كلية الحقوق

التحول الديموغرافي

وسياسات تحقيق العائد الديموغرافي

الباحث

أحمد محمد السيد محمد

المقدمة:

لا يقتصر أثر العوامل الديموغرافية على النمو الاقتصادي فقط على مجموعة الخصائص الديموغرافية المتمثلة في عدد السكان والنمو السكاني وتوزيعهم العمري والجغرافي وحالتهم التعليمية والصحية، ولكن الأهم من ذلك يتمثل في تغير التركيب العمري للسكان أو الهيكل السكاني، إذ إنه أكثر تغيرات التحول الديموغرافي تأثيرًا على النمو الاقتصادي، ويعد"التغير في التركيب العمري للسكان" من التغيرات التي ينطوي عليها التحول الديموغرافي، وهو الأهم تأثيرًا في النمو الاقتصادي، إذ يمكن التمييز بين ثلاث فئات عمرية للسكان تتباين من حيث سلوكها الاقتصادي، وأثر هذا السلوك في فرص النمو الاقتصادي"، فالأولى تكون الفئة العمرية دون سن ١٥ عامًا أي خارج قوة العمل"المعالة" وتأثيرها سلبي على الاقتصاد، والثانية، هي الفئة العمرية من ١٥– ٦٤ عامًا وهي فئة منتجة وتأثيرها على النمو الاقتصادي إيجابي، والفئة الثالثة من ٦٥ عام فأكثر وتأثيرها كتأثير الفئة الأولى.

وتستهدف هذه الدراسة في ضوء ذلك، التعرض إلى تجربة بلدان شرق آسيا في التحول الديموغرافي وتحديد الفترة الزمنية للهبة الديموغرافية لمصر والسياسات اللازمة للاستفادة منها. إذ تأتي أهمية الدراسة مصاحبة لثورة ٢٥ يناير التي بدأها الشباب الذين هم نتاج هذه الهبة الديموغرافية. وقد بدأ في عام ٢٠٠٦ الاهتمام في مصر بمفهوم الهبة الديموغرافية وتوقيتها، والسياسات المطلوبة للاستفادة منها، وذلك من خلال تقرير أعد خصيصًا لدراسة الهبة الديموغرافية.

أولًا: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها توضح العلاقة الوثيقة بين السكان والتنمية، وتحديد أثر التوزيع الديموغرافي على اتجاه التنمية الاقتصادية في ظل تلك الظروف التي تشهدها غالبية البلدان النامية ومنها مصر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه بالرغم من كون مصر منذ بداية الستينات من القرن الماضي تتمتع بمؤشرات تنموية وديموغرافية قريبة من بعض بلدان شرق آسيا، فبمطالعة التطور الزمني للأداء المصري مقارنة بهذه البلدان نجد هناك تباعد كبير حدث بين مصر ودول هذه المنطقة، سواء من حيث الأداء الاقتصادي أم من حيث التطورات الديموغرافية. وبخصوص ذلك أشارت العديد من الكتابات إلى أن التحول الديموجرافي والنافذة الديموجرافية في بلدان شرق آسيا كان من أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق المعجزة الأسيوية. ولذا تتضح أهمية دراسة عملية التحول الديموغرافي في مصر والعمل على تحقيق استفادة مصر من هذه الظاهرة وتعظيم العوائد منها والإعداد الجيد لها، خصوصًا وأن مصر على مشارف مرحلة تنموية جديدة حاليًّا

تتطلب صياغة السياسات والاستراتيجيات التي تمكنها من تحقيق طفرة تنموية مستدامة على غرار ما حققته بلدان شرق آسيا.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

لدراسة المشكلة البحثية تستهدف هذه الدراسة معرفة الوضع الديموغرافي لمصر وتناول تجربه بلدان شرق أسيا للوقوف على عوامل نجاحها في الاستفادة من مرحلة النافذة أو الهبة الديموغرافية.

وعلى ذلك تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

١. التعرفة على العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. التأكيد على إمكانية الاستفادة من الزيادة السكانية في التنمية الاقتصادية.

٣. معرفة تجارب بلدان شرق آسيا في الاستفادة من النمو السكاني على التنمية الاقتصادية.

ثالثًا: منهج الدراسة:

تقوم الدراسة – بعد مراجعة النظرية والكتابات التطبيقية وتجربة بلدان شرق آسيا في التحول الديموجرافي– باستخدام المنهج الوصفي التاريخي لإبراز العلاقة بين السكان والتنمية لدراسة التحول الديمغرافي في مصر، مع الإشارة إلى تجربه بلدان شرق أسيا في مجال الاستفادة من التحول الديموغرافي لرفع معدلات التنمية وتحقيق تقدم اقتصادي، من خلال الاطلاع على الأدبيات المتخصصة في الموضوع.

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والحصاء وبرنامج الأمم المتحدة للسكان، وكذلك إلى البيانات من البنك الدو لي، وكذلك عدد من الدراسات التي تناولت تجربه شرق أسيا.

رابعًا: إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تباطؤ عملية التحول الديموغرافي في مصر على مدار أكثر من عقدين ووجود اتجاه تصاعدي في معدلات المواليد منذ عام ٢٠٠٦ وبعض الشواهد على حدوث زيادة غير متوقعة في معدلات الخصوبة في السنوات التي تلت ثورة الخامس والعشرين من يناير. الأمر الذي قد يهدد فرص استفادة مصر من النافذة الديموغرافية بل ويمكن أن يمثل تهديدًا كبيرًا وتحديًا لصناع السياسات فيما يتعلق بتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والموارد والغذاء للأعداد المتزايدة من المكان، خاصة لصغار السن والشباب.

لذلك، تتمثل إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على عدة تساؤلات، ويترتب على إمكانية الإجابة عليها الحكم على مدى قدرة الدراسة على معالجة إشكاليتها الرئيسية، وهذه التساؤلات هي:

خامسًا: تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي:

- كيف يمكن تعظيم الاستفادة من النمو الديموغرافي في البلاد المختلفة؟

الأسئلة الفرعية:

١- ما العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية؟

٢- ما هي انعكاسات عملية التحول الديموغرافي على المؤشرات التنموية في مصر، خاصة على مستوى الأسر والأفراد، وإلى أي مدى تتحق ظاهرة التأثير المتبادل بين الديموغرافيا والتنمية في مصر؟

٣- ما هي أهم الدروس المستفادة من تجربة شرق آسيا في التحول الديموغرافي؟ وما مدى إمكانية تطبيق هذه الدروس المستفادة على الحالة المصرية؟

٤- ما هي السياسات اللازمة للإسراع بعملية التحول الديموجرافي في مصر وإدخال مصر في مرحلة النافذة الديموجرافية وتعظيم الاستفادة من مخرجات هذه العملية في ضوء مفهوم النمو الشامل؟

سادسًا: خطة الدراسة:

تضمنت الدراسة مبحثين حيث بدأ بتجربة بلدان شرق آسيا في التحول الديموغرافي والتنمية الشاملة، كما تناول المبحث الثاني السياسات والإجراءات المطلوبة للاستفادة من التحول الديموغرافي.

المبحث الأول
تجربة بلدان شرق آسيا
في التحول الديموغرافي والتنمية الشاملة

تمهيد وتقسيم:

إن التحول الديموغرافي هو تغير في الهيكل العمري والكمي للسكان في فئات العمر المختلفة، وقد استفادت بلدان شرق أسيا بهذه المرحلة في ستينيات القرن الماضي وأتبعت سياسات مكنتها من رفع معدل النمو وزيادة الادخار. وتمر مصر حاليًّا بمرحلة هامة من مراحل التحول الديموغرافي تشير إلى قرب دخولها في مرحلة ما يسمى:"النافذة الديمغرافية". وقدمت تجربة بلدان شرق آسيا نموذجًا مبهرًا وملهمًا في آلية تعظيم الاستفادة من مرحلة التحول الديمغرافي في تحقيق النمو الشامل والمستدام. وعليه، يستعرض هذا المبحث تجربة بلدان شرق آسيا التي اشتهرت بتحقيق ما يسمى «المعجزة الآسيوية» ويقدم تحليلا لدور السياسات في الاستفادة من عملية التحول الديمغرافي. ويتم استخلاص عددًا من السياسات اللازمة لتعظيم الاستفادة من عملية التحول الديمغرافي التي تشهدها مصر في الوقت الحالي في تحقيق النمو الشامل، وذلك بعد إلقاء الضوء على أهم ملامح هذه العملية حاليًا في مصر ومحدداتها. وتدور الدراسة في هذا المبحث حول التحول الديموغرافي ومرحلة النافذة الديموغرافية واستعراض سياسات بلدان شرق أسيا في هذا المجال ودراسة الوضع الديموغرافي في مصر.

وسوف نتناول في هذا الفصل تجربة شرق آسيا في التحول الديمغرافي والتنمية الشاملة وذلك من خلال:

المطلب الأول: تجربة شرق آسيا في التحول الديموغرافي.

المطلب الثاني: التحول الديموغرافي في مصر.

المطلب الأول
تجربة شرق آسيا في التحول الديموغرافي

التحول الديمغرافي هو إنجاز أساسي في السياسات الاجتماعية والصحية. إذ أخذ معدل النمو السكاني على الصعيد العالمي، في التباطؤ، إلا أن الزيادة المتوقعة بما يزيد على ملياري شخص في العقود الأربعة القادمة لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا. ويتزايد عدد السكان البالغين من العمر ٦٠ سنة فما فوق بوتيرة أسرع من أي مجموعة عمرية أخرى وسوف يتضاعف بما يقارب ثلاثة أضعاف سنة ٢٠٥٠. وعلى الصعيد العالمي، سوف يكون عدد الناس البالغين ٦٠ سنة فما فوق بحلول سنة ٢٠٣٠ أكبر من عدد الأطفال دون سن ١٠ سنوات، بل وستكون نسبة ٧٣% من سكان العالم المسنين موجودة في البلدان النامية. ويكاد لا يستفيد إلا واحد من كل

خمسة أشخاص مسنين في العالم اليوم على المعاش التقاعدي الأساسي، وقد باتت الاستدامة المالية والتوازن الديمغرافي في النظم القائمة معرضة للخطر[١].

ويشهد المعدل الكلى لنمو السكان على مستوى العالم هبوطًا، إذ بلغ ١,٨ % عام ٢٠١٥، فبالنسبة لمعدل الوفيات فقد تراجع نظرًا للعديد من العوامل مثل التقدم الطبي وتحسن الأنظمة الغذائية، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة متوسط الأعمار المتوقعة على مستوى العالم بنحو ٢٤ عامًا لتصل عام ٢٠١٥ إلى ٧١ عامًا مقابل ٤٧ عامًا فقط في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥، وتتراوح بين ٦١ عامًا في إفريقيا إلى ٨٠ عامًا في أمريكا الشمالية، وبلغ معدل الخصوبة العالمي عام ٢٠١٥ متوسط ٢,٥ طفل لكل امرأة مقابل ٥ أطفال عام ١٩٥٠، وتختلف معدلات الخصوبة اختلافًا كبيرًا على مستوى العالم فبينما هي في إفريقيا ٤,٦ تكون في أوروبا ١,٦ طفل/ امراة،ويزداد الاختلاف بين البلدان فبينما تصل إلى٦,٧ و٦,٤ في النيجر والصومال، تبلغ ١,٢ و١,٣ في سنغافورة وكوريا الجنوبية[٢].

والهجرة الدولية، تعد أحد أوجه التحول الديموجرافي فمن خلالها يتغير حجم السكان، ويمثل عدد السكان الذين يعيشون في بلدان بخلاف التي ولدوا فيها نحو ٢٤٤ مليون نسمة بنسبة ٣,٣% من جملة السكان، وأغلبهم في سن العمل، وجدير بالذكر أن تحويلات العاملين في الخارج تمثل نحو ٤٤١ مليار دولار إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٥، وهو ما يزيد عن المساعدات الإنمائية الرسمية بمقدار ثلاثة أضعاف ونحو ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بما تسهم بصورة كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية.

والهيكل العمري للسكان والذي يعتبر أهم أوجه التحول الديموجرافي على مستوى العالم فيتبين من خلاله أن نسبة الإعالة العمرية في تراجع، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل وأيضًا ارتفاع نسبة السكان من ٦٥ عامًا فما فوق [٣].

---

[١] العمالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الرابع ILC.102، 2013، الفقرة ١.

تقرير السكان والتمية العدد الثاني "النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005.

دميم فاطمة: الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السياق الديمغرافي الجديد على الموقع الإلكتروني، https://aleph-alger2.edinum.org/، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٨-١-٢٠٢١م.

[٢] د. ديفيد بلوم، طفرة ديموجرافية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٣، مارس ٢٠١٦، صـ٨.

[3] World Bank, "Development Goals in an Era of Demographic Change", Global Monitoring Report 2015/2016, P xvi.

ولقد تناولت العديد من الدراسات التطبيقية دور التحول الديموجرافي في النمو الاقتصادي، إذ تشير دراسة (٢٠١٤) **Bloom and Other's** إلى أن العائد الديموجرافي يمثل ما تصل نسبته إلى ثلث الزيادة في الدخل الشرق آسيا في الفترة ١٩٦٥-١٩٩٥، إذ في عام ١٩٩٥ بلغ معدل الدخل الفردي في الصين، هونج كونج، سنغافورة، اليابان، كوريا الجنوبية أكثر من أربعة أمثالها، إذ ارتفعت من ٢٢٩٦ إلى ٩٧٧٧ دولار للفرد السنة، ووجد (٢٠٠٥) **Kelley and Schmidt** أن ٤٤% من النمو الاقتصادي في آسيا خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٥ يمكن أن تعزى إلى التغيرات السكانية منها ١٦% نتيجة النمو في السكان في سن العمل و٢٨% ناجمة عن العوامل الديموجرافية الأخرى والتي يأتي على رأسها في الأهمية (نسبة الإعالة).

وتجمع الدراسات المختلفة[١] على أن تجربة بلدان جنوب وشرق آسيا مع الهبة الديموغرافية تمثل نموذجًا يحتذى، ويمكن لدول أخرى الاستعانة به في استثمار تلك الظاهرة وتعظيم آثارها الإيجابية على مستوى السكان والاقتصاد، وبالتالي تفادي المشكلات التي يمكن أن تنتج حال عدم الاستعداد لتلك المرحلة. إذ مرت هذه البلدان بتحول ديموغرافي بلغ فيه عدد السكان في سن العمل مستويات مرتفعة وصلت لأكثر من ثلثي إجمالي السكان، وبلغت معدلات نمو السكان في سن العمل نسبًا أعلى من معدلات نمو الإجمالي العام للسكان؛ غير أن اقتصادات هذه البلدان قدمت تجربة متفردة في استيعاب تحولها الديموغرافي والهبة الديموغرافية بفعل السياسات الاقتصادية الرشيدة التي كانت مرنة ومتوافقة مع السياسات الديموغرافية، علاوة على نظامها التعليمي والتدريب الكفء الذي عمل على صقل القوى العاملة لتكون أكثر إنتاجية. تبين ذلك عبر مؤشرات النمو الاقتصادي التي سجلت معدلات عالية، فيما سجلت البطالة معدلات منخفضة وآمنة نسبيًّا. ولقد حققت هذه البلدان معدلات ادخار واستثمار مرتفعة تزامنت مع التغيرات الديموغرافية التي خبرتها؛ ما يشير إلى وجود حاضنة اقتصادية لاستيعاب التحول الديموغرافي فيها.

ولقد شهدت هذه البلدان في بادئ الأمر تذبذبًا في معدلات نموها السكانى بين مستوى مرتفع يليه نمو منخفض وحدث نتيجة لذلك بعض التغيرات التي طرأت على التركيب العمري لسكانها، إلا أن هذه البلدان قد استفادت من المرحلة التي ارتفعت فيها نسبة السكان في سن العمل وحققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومستقرة نسبيًّا. فحتى ستينيات القرن الماضي كانت معظم تلك البلدان من عداد البلدان الفقيرة ولم يكن هناك ما يشير إلى إمكانية تحقيق طفرات

---

[١] د. عبد السلام عليش، الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادى والبطالة: دراسة حالة بعض بلدان جنوب وشرق آسيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، المجلد ٤، العدد الأول، يونيو ٢٠١٦، صـ٢٦٥.

تنموية في المستقبل، إلا أنها بخلاف التوقعات، حققت خلال فترة الثلاثين عامًا الماضية ضعف معدلات نمو بقية البلدان الأسيوية. كان من أهم ما ميز هذه الخبرة هو الحفاظ على عدالة توزيع الدخول وتراجع مؤشرات الفقر وتحسن مجمل المؤشرات التنمية البشرية [١].

وأكدت الدراسات أن النافذة الديمغرافية أسهمت بمفردها في ما يراوح بين ٢٥- ٤٠ % من المعجزة الآسيوية. ويمكن تعريف مجموعة من القوى المحركة التي ساهمت في الاستفادة من فرصة النافذة الديمغرافية لتحقيق المعجزة الآسيوية.

ولقد بدأ التحول الديمغرافي في بلدان شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية مع تحسن الأحوال الصحية وانخفاض معدلات الوفيات. فشرعت معدلات نمو السكان في الوصول إلى مستويات غير مسبوقة، وكذلك حدثت تغيرات جمة في الهيكل العمري للسكان.

ولكن سرعان ما بدأت تلك البلدان في تبني سياسات وبرامج لتحجيم هذا النمو. وقد كانت معدلات الخصوبة من المؤشرات الأسرع انخفاضًا، فكانت بلدان شرق آسيا من أوائل البلدان على مستوى العالم في إنهاء عملية التحول إلى معدلات الخصوبة المنخفضة، إذ وصلت البلدان الست إلى معدل طفلين/ سيدة في بداية التسعينيات. ووصلت بعض هذه البلدان بالفعل إلى معدلات الإحلال في أقل من ثلاثين عامًا.

وكانت إحدى أهم نتائج عملية التحول الديمغرافي ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، نتيجة زيادة مستويات تعليم المرأة وارتفاع سن الزواج والبقاء في سوق العمل بعد الإنجاب[٢]. وبالنسبة إلى دور السياسات السكانية في الإسراع في التحول الديمغرافي، فجدير بالذكر أن هذه البلدان قد تحولت من أيديولوجيات تشجع الإنجاب إلى استراتيجيات تحجيم النمو السكاني.

وقد ظل العديد من بلدان شرق آسيا يرى لفترة ضرورة فرض البرامج الإجبارية لتحديد النسل، إلا أنه بمرور الوقت تم رفض هذا النمط من البرامج لأنه اعتبر نمطًا «تسلطيًّا» وتم

---

(1) Andrew Mason, «Population and Economic Growth in East Asia,»> in: Andrew Mason, Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002), pp. 7-9.

(2) Yoshio Okunishi, «Changing Labor Forces and Labor Markets in Asia's Miracle Economies,» in: Mason,() Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized, pp. 304-305.

استبدال تلك البرامج برامج تحسين جودة الخدمات. وتغيرت النظرة إلى معدل الخصوبة من مجرد كونه مؤشر ديمغرافية بحتة إلى كونه جزءاً من صحة المرأة الإنجابية وحريتها[١].

ونجد اهتمام هذه البلدان البالغ بالعلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي، من خلال تشجيع الادخار والذي يزيد خلال فترة زيادة السكان في سن العمل وانخفاض معدل الإعالة، مما نجم عنه تحقيق معدلات عالية من الادخار، وكذا عملت على توفير بيئة ومناخٍ مواتٍ للاستثمار والذي قد يساعد الزيادة في معدلات الادخار من توفير التمويل اللازم له، وعملت أيضًا على توليد فرص عمل حقيقية منتجة التستوعب زيادة المعروض من العمالة، وارتفاع مستويات الخدمات الصحية، فسكان أصحاء يقدرون على العيش مدة أطول يصبحوا أكثر قدرة على العمل والإنتاج ومن ثم الادخار والاستثمار.

ويرجع العديد من الدراسات التطبيقية جزءًا كبيرًا من تلك المعجزة إلى ارتفاع معدلات الاستثمار البشري في هذه البلدان. فمثلًا، أشار بايج إلى أن أكثر من ٦٠% من نمو الناتج جاء بسبب تراكم رأس المال المادي والبشري ونمو قوة العمل[٢]. وقد تأثرت معدلات الادخار في بلدان بلدان شرق آسيا بشكل كبير بالتحول الديمغرافي. فمع دخول جيل طفرة المواليد سوق العمل انخفضت تكلفة الإعالة، ومن ثم توجهت الموارد بشكل أكبر إلى الادخار. وتوصلت دراسة ويليامسون وهيغنز إلى أن التغيرات الديمغرافية أسهمت وحدها في زيادة إجمالي الادخار القومي بحوالي ١٣,٦% في شمال آسيا وبحوالي ١١,٥ % في جنوب آسيا خلال فترة المعجزة.

وقد توقف هذا التأثير الإيجابي للتحولات الديمغرافية على معدلات الادخار على عدد من الإجراءات وضعتها حكومات هذه البلدان لتشجيع الادخار والحفاظ على عائد مرتفع لرأس المال، ومن أهمها السياسة الكلية الكفء وخفض مخاطر عدم التيقن. كما تميزت بلدان شرق آسيا بارتفاع معدلات الادخار الحكومي وتوفير الادخار من خلال خفض الإنفاق وليس رفع الضرائب وعدم مزاحمة الادخار الحكومي للادخار الخاص[٣].

كما ركزت على رفع مستويات التعليم، فيعتبر المستوي التعليمي للسكان بوجه عام عنصر أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ثلاثة قنوات أساسية يسهم فيها التعليم على حفز

---

(1) Geoffrey McNicoll, «Policy Lessons of the East Asian Demographic Transition,» Population and Development Review, vol. 32, no. 1 (March 2006), pp. 1–25..

(2) John Page, «The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy,» NBER Macroeconomic Annual, vol. 9 (1994), p. 233.

(3) World Bank, «The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy,» p. 16.

النمو الاقتصادي، فالتعليم يزيد من إنتاجية القوى العاملة مما يرفع مستوى الناتج، وكذا يمكن من الابتكار التكنولوجي الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين المدخلات وتعزيز العمليات ورفع مستوى المنتجات، وكذا يسهل انتقال المعرفة واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة[١].

ولقد ساعد التعليم المتميز في تلك البلدان على امتصاص الطفرة السكانية وتحويلها إلى قوة عمل منتجة. وأكد العديد من الدراسات التطبيقية مثل بسا كاروبولوس، وهوانغ ازدياد العائد على التعليم في تلك البلدان، مقارنة بالبلدان المشابهة. وكان قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي استفادت من موجة التحول الديمغرافي في بلدان شرق آسيا؛ إذ أدى تراجع معدل نمو السكان إلى تحسين كفاءة الخدمات التعليمية الحكومية ورفع نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم. فخلال الفترة ١٩٧٠– ١٩٨٩، ارتفع متوسط الإنفاق الحقيقي لكل تلميذ في المرحلة الابتدائية في كوريا الجنوبية مثلًا بنسبة ٣٥٥%[٢].

وساهم التحسن في التعليم المصحوب بموجة التحول الديمغرافي بصفة مباشرة في خلق قوة عمل مؤهلة للعمل في الأنشطة ذات العائد المرتفع. وكان نمط النمو الاقتصادي داعمًا وطالبًا للتشغيل، إذ ساهمت ديناميكية التغير في الأنشطة الزراعية والاستراتيجيات الداعمة للتصدير في زيادة الطلب على العمالة ودعم تحسين المهارات.

وبالرغم من أن بلدان شرق آسيا تميزت باتباع قوى السوق والعرض والطلب في تحديد الأجور، غير أنها لم تسمح بارتفاع أجور العمالة في قطاعات محددة بشكل كبير عن باقي قطاعات الاقتصاد، ومنعت خلق طبقة من العمالة النخبوية ذات الأجور المرتفعة (**High-wage Labor Elite**). وقد كان من أهم مخرجات هذه السياسة عدم ترك مجال لبطالة الشباب المتعلم في انتظار وظيفة متميزة بأجر عال. كما كانت أيضًا بعض التدخلات الحكومية في سياسات التشغيل من أهمها توجه البلدانة إلى دعم قطاعات معينة[٣].

وأخيرًا، شهدت مؤشرات إنتاجية العمالة ارتفاعًا كبيرًا في بلدان شرق آسيا. فازدادت معدلات الإنتاجية خلال الفترة المذكورة حوالى ٣،٢ بالمئة في شرق آسيا مقارنة بحوالي ٢،٣%

---

[١] د. رابح أرزقي ومارك كوينتن: للتنمية درجات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٠، مارس ٢٠١٣، صـ٤٣، د. إيهاب جمال حسني، دور الموارد الطبيعية في تنمية التعليم في اليابان، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الآسيوية العليا، جامعة الزقازيق،٢٠٢١، ص٣٦.

[2] George Psacharopoulos, «Returns to Investment in Education: A Global Update,» World Bank Policy Research Working Papers, WPS no. 1067 (1993).

[3] World Bank, «The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy,» p. 266.

في جنوب شرق آسيا، وذلك كنتيجة لعدة عوامل من أهمها انتقال العمالة من القطاعات القليلة الإنتاجية إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة والتغيرات في نسب المشاركة في سوق العمل وفي هيكل السكان[١].

فتجدر الإشارة أنه لولا هذه الإجراءات الصارمة لما تمكنت هذه البلدان من إنتشال مواطنيها من الفقر المدقع، وقد أثر التحول الديموجرافي إيجابيًّا على معدل النمو الاقتصادي في الصين بنسبة كبيرة، إذ بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة ١٩٦٣ حتى ٢٠٠٣ نحو ٧,٢٤% ويعزي ٣,٣٥ من هذا النمو إلى التحول الديموجرافي بمعنى أنه أثر بنسبة ٤٦% في التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت العديد من الدراسات أن تلك البلدان قد نجحت بشكل كبير في الجمع بين معدلات النمو المتسارعة والعدالة في توزيع الدخول، وأنه يوجد ارتباطًا طرديًّا بين النمو الاقتصادي وتراجع التفاوت في توزيع الدخول في بلدان شرق آسيا [٢].

وقد أكد كزنتس من قبل أن الانخفاض الأولي في معدلات الإعالة قد يكون له أثر سلبي في عدالة توزيع الدخول، إذ يحدث أو لدى الفئات الأغني، ولكن لا يلبث هذا المؤشر أن يتحسن مع بداية انخفاض الخصوبة في المجتمعات الريفية والأسر ذات الدخل الأقل، ويتحول التأثير في النهاية إلى الإيجاب. وقد ساهم التحول الديمغرافي السريع في بلدان شرق آسيا في خفض معدلات التفاوت بشكل كبير.

وأرجع العديد من الدراسات التطبيقية جزءًا كبيرًا من نجاح التجربة الآسيوية إلى الاستقرار الكلي. وساهمت السياسات الكلية بصفة كبيرة في خلق مناخ محفز ومشجع على الاستثمار الخاص. كما أنه بالرغم من أن بلدان شرق آسيا لم تكن أحسن حالًا من العديد من البلدان النامية الأخرى التي تعاني عجز كليًّا كبيرًا، غير أنها استطاعت خلال فترة المعجزة السيطرة على حدود هذا العجز من خلال توفير موارد للتمويل دون التأثير في استقرار الاقتصاد الكلي.

---

(1) David E. Bloom, David Canning and Pia N. Malaney, «Demographic Change and Economic Growthin East Asia,» Center for International Development, Harvard University, CID Working Paper, no. 15 (May 1999), pp. 9-11.

(2) John Bauer, «Demographic Change, Development, and the Economic Status of Women in East Asia,» in: Mason, Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized, pp. 388 and 393-394.

وساهمت التغذية العكسية من النمو السريع والمدخرات في ضبط الموازنة وخلق القدرة على امتصاص المستويات المتزايدة من التمويل النقدي دون إرباك معدلات التضخم[١].

وأكدت تجربة شرق آسيا على أن تأثير الكثافة السكانية يرتبط بالعوامل الجغرافية، إذ كان تأثيرها إيجابيًّا في المناطق الساحلية، بينما أدت الكثافة المرتفعة إلى إعاقة النمو في المناطق غير الساحلية؛ إذ استفادت المناطق الساحلية – بسبب قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي – من ثمار التخصص ووفورات الحجم في التجارة الدولية. أما المناطق الداخلية والمختنقة فهي تواجه تكاليف لوجيستية أعلى بخاصة تكلفة النقل والمواصلات ما يعوقها أحيانًا كثيرة عن الوصول إلى السوق العالمية.

فيتضح إذن مدى تأثير التحول الديموجرافي على معدلات النمو الاقتصادي من خلال عدة آليات كالتأثير في عرض العمل ومعدل الادخار ورأس المال البشري، فكما هو موضح مدى تمتع بلدان شرق آسيا بقوة سكانية كبيرة في سن العمل، تلك القوة لعبت دورًا حاسمًا في دفع الاقتصاد إلى النمو من خلال رفع معدلات الادخار ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورفع الناتج المحلي الإجمالي، كما أدى انخفاض معدل الخصوبة إلى انخفاض معدل المواليد، وبالتالي انخفاض معدل الإعالة والذي لعب دورًا كبيرًا في التأثير على النمو الاقتصادي كتأثير حجم السكان في سن العمل[٢].

وتؤكد هذه المعطيات ما أشارت إليه عدد من الدراسات من أن التغيرات الديموغرافية التي مرت بها بلدان جنوب وشرق أسيا ساهمت بمقدار يتراوح بين (٤٠% –٥٠%) في النمو الاقتصادي لتلك البلدان، لاسيما في الفترة بين عامى (١٩٧٠–١٩٩٠). لقد تبنت تلك البلدان سياسات اقتصادية رشيدة تكاملت مع السياسات الديموغرافية فتمكنت اقتصاداتها من استيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين إلى أسواق العمل وتوفير فرص العمل لهم. وبالرغم من أن معدل نمو السكان في سن العمل فاق معدل نمو السكان الإجمالي؛ بما تشكله هذه الفئة من ثقل على سوق العمل من جانب العرض، غير أن هذه البلدان استطاعت بفعل سياساتها الاقتصادية الناجحة من استيعاب العرض الكبير من العمالة وامتصاص معدلات البطالة، ما يدل على مرونة الجهاز الإنتاجي في اقتصاداتها الوطنية، التي تمكنت أيضًا من تحقيق معدلات ادخار مرتفعة (وصل إلى ٥٠–٧٠٪ خلال ١٩٨٠–٢٠١٠) واستثمار متنامي في رأس المال البشري. فقد نجحت

---

(1) **John Page, «The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy,», op. cit, pp. 237-239.**

(2) **Paul Elhorst. Demographic transition and economic growth in China, India and Pakistan, the European Society of Population Economics, available on: www.rug.nl/research, 2008, p36.**

تجربة بلدان جنوب وشرق آسيا في استيعاب التحول الديموغرافي الذي مرت به والإفادة من الفرصة الديموغرافية في تنمية اقتصاداتها فانعكست الهبة الديموغرافية إيجابًا على التنمية[١].

وبعد التعرض لتجربة شرق آسيا في التحول الديموغرافي توصلت الدراسة إلى أن بلدان شرق آسيا استفادت بمرحلة التحول الديموغرافي وأتبعت سياسات مكنتها من رفع معدل النمو وزيادة الادخار، وسوف يتم التعرض للتحول الديموغرافي في مصر في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

التحول الديموغرافي في مصر

تعتبر مصر من البلدان النامية ذات معدلات النمو السكاني المرتفع بما يمثل ضغوطًا اقتصادية كبيرة على المتاح من الموارد المستغلة، فخلال السنوات العشر الماضية، ارتفع عدد السكان بنسبة ٢٢% ليصل إلي ١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠١٩ مقابل ٨٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، بحسب إحصائيات البنك الدولي، وهي زيادة لا تتناسب والموارد الإقتصادية المتاحة والخدمات المقدمة.

ولقد كان نمط التحول الديموغرافي في مصر نمطًا تقليديًّا؛ حيث تمثل في التحول نحو المعدلات المنخفضة للإنجاب والوفيات بدلًا من القيم المرتفعة. فقد شهدت مصر معدلات نمو سكاني منخفضة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، ولكن منذ بداية الخمسينيات شهدت معدلات النمو السكاني في مصر ارتفاعًا كبيرًا وصل إلى٢,٥% خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠، نتيجة لقيم المجتمع التي كانت سائدة حينئذٍ والتي كانت تفضل الأسرة الكبيرة وتعمل على تعويض الوفيات المرتفعة بين الأطفال والرضع وكذلك إيمانًا بأن الطفل يمثل دخلًا إضافيًّا للأسرة خاصة في الريف[٢].

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات إحصائية رسمية عن معدلات النمو السكاني الفعلية منذ تعداد عام ٢٠٠٦، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أن معدلات النمو السكاني قد بدأت مؤخرًا في العودة للارتفاع مرة أخرى[٣].

---

(1) Bloom, D., Canning, D., and Malaney, P., "Demographic Change and –V Economic Growth in Asia", Population and Development Review, vol. 26, supp. 2000, pp. 257–290..

(٢) د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية، سلسة أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠، القاهرة، دار ميريت للنشر، ٢٠٠٢، صـ١٠٢، د. هبة نصار وآخرون، دور السياسات في الإسراع بالتحول الديمغرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث إقتصادية، السنة ٢١، العدد ٦٥، ٢٠١٤، صـ١٤٨.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٥، صـ١٠٢.

ويكمن سبب هذه الزيادة في معدل النمو السكاني، في حالة التحول الديموجرافي التي تشهدها مصر، إذ تمر حاليا بالمرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموجرافي، أي الانتقال من معدلات خصوبة ووفيات مرتفعة إلى معدلات خصوبة ووفيات منخفضة، وفعلًا هناك انخفاض في معدل الوفيات إلى الحد الذي تسمح به التقنيات المتوفرة ليصل إلى ٦,١ لكل ألف من السكان في عام ٢٠١٤، وبلغ العمر المتوقع عند الميلاد ٧١,٢ عامًا، وقد صاحب هذا انخفاض في معدل المواليد بصورة ملحوظة. ظل عدد المواليد يفوق بكثير عدد الوفيات، فبلغ معدل المواليد في عام ١٩٦٠ نحو ٤٦,٦ مولود لكل ألف من السكان وانخفض إلى ٣٩,٢ عام ١٩٨٠ وتوالى الانخفاض ليصل إلى ٢٥ مولود عام ٢٠٠٠ وظل هكذا ولكن مع بداية عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٤ أخذ معدل المواليد يرتفع إلى أن بلغ ٣١,٣ مولود لكل ألف من السكان.

بالنسبة لمعدل الخصوبة، تلد المرأة المصرية ٣,٥ مولودًا في المتوسط، وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٣,٠ طفلًا لكل امرأة، إلا أنه ارتفع مرة أخرى عام ٢٠١٤ ليبلغ ٣,٥ مولودًا لكل امرأة، ويعتبر معدل الخصوبة في مصر أعلى من المتوسط العالمي، إذ إن خلاف النمط الذي كان ملاحظة في ال ٢٥ سنة الماضية من انخفاض معدل الإنجاب الكلى، غير أنه قد زاد بشكل كبير في الست سنوات السابقة ٢٠٠٨-٢٠١٤ من ٣ مولود لكل امرأة إلى ٣,٥ مولود[١].

وإذ يكمن هدف التحول الديموجرافي في الوصول للنافذة الديموجرافية والاستفادة منها، فيجب على مصر إحداث تراجع في معدلات الخصوبة مصحوبة بانخفاض في معدل النمو السكاني[٢].

وتمتلك مصر قوة بشرية هائلة تستطيع أن تحدث طفرة تنموية في اقتصادها، إذ يتميز الهيكل السكاني في مصر يتميز بكبر حجم الشريحة العمرية في سن العمل (١٥-٦٤ عاما) حيث أن ٦٤,٤ % من إجمالي سكان مصر في عام ٢٠١٥ في سن العمل بما يمثل نحو ثلثي السكان، وبالرغم من أهمية هذا المورد في الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي في الفترات المقبلة، إلا أنه يواجه بالعديد من المعوقات كارتفاع معدل البطالة وتدني المستوي التعليمي والصحى.

وللتنبؤ بفترة حدوث العائد الديموجرافي في مصر فقد تم إجراء العديد من الإسقاطات السكانية ومن بين هذه الجهات التي قامت بإجراء الإسقاطات وزارة التخطيط والمركز الديموجرافي

---

[١] الدولية، المسح السكاني الصحي لمصر ٢٠١٤، وزارة الصحة والسكان، IFC الزناتي ومؤسسة القاهرة، مايو ٢٠١٥، صـ٣٩.

[٢] د. عبير سيد محمد محمد عثمان: تجربة التحول الديموجرافي فى الصين وكيفية إستفادة مصر منها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد٣، ٢٠١٩، صـ٢٣٩.

والأمم المتحدة ومشروع Policy، واعتبرت وزارة الصحة والسكان وصندوق الأنشطة السكانية التابع للأمم المتحدة أن أكثر هذه الإسقاطات التي يمكن الاعتماد عليها هو مشروع (١٩٩٦-٢٠٥٠) **Policy** وفقا لهذا الإسقاط فمن المتوقع أن تحدث فترة العائد الديموغرافي خلال عام ٢٠١٤-٢٠٢٤ بحسب السيناريو المنخفض حيث وصل معدل الإنجاب إلى ٢,١ بحلول عام ٢٠١٧، وبحسب السيناريو المتوسط فيتوقع حدوثها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٤٦ حيث سيصل معدل الإنجاب في عام ٢٠٢٢ نحو ٢,١ مولود، وبحسب السيناريو المرتفع فسيحدث العائد خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٥٠ حيث يصل معدل الإنجاب بحلول عام ٢٠٣٢ إلى ٢,١ مولود لكل امرأة، ففترة العائد الديموغرافي هي فترة مؤقتة وعلى أقصى تقدير تستمر لمدة ٣٠ عام[١]، ويرى الباحث أنه وفقا لمعدلات الخصوبة المحققة ووفقا للسيناريو المنخفض فالمتحقق من معدل الخصوبة في عام ٢٠١٧ قد بلغ ٣,٣٧ وليس ٢,١، وعليه فمن الممكن أن تكون فترة حدوث العائد الديموغرافي هي تلك الفترة المتنبأ بها وفقا للسيناريو المتوسط والمرتفع.

وتهدف هذه الإسقاطات إلى الإستعداد لفرصة العائد الديموغرافي من خلال تقدير قوة العمل لوضع السياسات التي ستتيح الإستفادة القصوى منها، وتهدف هذه الإسقاطات إلى التعرف على الهيكل العمري والنوعي للسكان في سن العمل وليس حجم قوة العمل فقط، حتى تتمكن الدولة من توفير حجم فرص العمل المطلوبة، ولحساب هذه الإسقاطات يوضع فروض مستقبلية خاصة بالإقتصاد والسكان، ويجب أن تأخذ إسقاطات قوة العمل في الإعتبار التغيرات الهيكلية التي يمكن حدوثها.

وتتمثل ملامح عملية التحول الديمغرافي في مصر في معدلات الوفيات والإنجاب والخصوبة:

حيث تتحكم أربعة عناصر في حجم السكان: الوفيات، المواليد، الهجرة إلى الخارج، والهجرة نحو الداخل. وهو يمثل الفرق بين مجموع المواليد ومجموع الوفيات في فترة معينة ما يسمى بالنمو الطبيعي للسكان أو الزيادة الطبيعية للسكان في هذه الفترة. وتحسب الزيادة السكانية الإجمالية بإضافة صافي الهجرة (الفرق بين عدد المهاجرين إلى الداخل وعدد المهاجرين نحو الخارج) للزيادة الطبيعية[٢].

ومعدل النمو الطبيعي يساوي الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات الإجماليين، أما معدل النمو السكاني فيحسب بإضافة معدل صافي الهجرة إلى معدل النمو الطبيعي للسكان،

---

[١] د. هبة نصار وآخرون، مرجع سابق، ص٨-١٠.

[٢] د. محمد توفيق كاهي: تأثير النمو الديمغرافي علي النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (١٩٦٢-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١٤، ص١٣.

حيث يحسب معدل صافي الهجرة بقسمة صافي الهجرة على عدد السكان في منتصف السنة مع ضرب الحاصل في ١٠٠٠. وتعكس معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية التغيرات في معدلات النمو السكاني التغيرات الديموغرافية التي تشهدها مصر في الوقت الحالي، وهي التحول من مرحلة معدلات الخصوبة والوفيات المرتفعة (المرحلة الأولى في الموجة الديموغرافية) إلى مرحلة معدلات الخصوبة والوفيات المنخفضة (المرحلة الثالثة من الموجة الديموغرافية) ولكن ببطء نسبي، إذ شهدت معدلات الوفيات تراجعًا كبيرًا منذ الخمسينات (٢٥,٣ لكل ألف) إلى ٦,١ لكل ألف منذ بداية الألفينات وإلى الآن[١].

ويأتي الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني والزيادة في حجم السكان في مصر كنتيجة مباشرة للتغيرات الديمغرافية التي تشهدها حاليا، حيث تشهد مرحلة التحول من مرحلة معدلات الخصوبة والوفيات المرتفعة إلى مرحلة معدلات الخصوبة والوفيات المنخفضة.

ولقد انخفضت معدلات الوفيات بشكل أكبر وأسرع من الانخفاض في معدلات الخصوبة منذ الخمسينات، حيث كان الانخفاض الكبير في معدلات الوفيات الخام قبل بداية الخمسينات ولا تزال معدلات الوفيات الخام في تناقص نتيجة لتحسن الأحوال الصحية وخدمات الصحة الإنجابية. وكما هو الحال في بلدان أخرى، شهدت مصر فجوة بينة بين معدلات الخصوبة والوفيات خلال هذه الفترة، ولكن معدلات الوفيات تعتبر ثابتة منذ بداية التسعينات وحتى يومنا هذا ومن المتوقع أن تشهد معدلات الوفيات ثبات نسبي خلال السنوات القادمة ومن ثم فمع تراجع معدلات الخصوبة من المفترض أن يحدث تراجع عام في معدلات نمو السكان [٢].

وتشير التقديرات بالنسبة إلى معدلات الخصوبة (تبلغ حاليًا حوالي ٢,٩ طفل لكل سيدة وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٣) إلا أنه على الرغم من الانخفاض المطرد في معدلات الخصوبة منذ الستينيات وإلى الآن، فهو لا يزال مرتفعًا[٣].

وترتبط محددات عملية التحول الديمغرافي في مصر بعدة محددات أهمها: معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات. وكما سبقت الإشارة، فإن معدلات الوفيات قد شهدت بالفعل تراجعًا

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، موقع الجهاز.

[٢] د. ماجد عثمان: الزيادة السكانية: منحة ديموجرافية أم محنة تنموية، ورقة عمل في مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٦.

[3] Scott Moreland, «Egypt ' s Population Program: Assessing 25 Years of Family

Planning, United States Agency for International Development, USAID (March 2006), p.1.

واضحًا خلال المراحل السابقة. ومن ثم، يمكن القول أن المحدد الرئيسي الذي يتحكم في سرعة التحول الديمغرافي حاليًّا هو معدلات الخصوبة [1].

ويعد استخدام وسائل تنظيم الأسرة أحد أهم محددات التراجع في معدلات الخصوبة في مصر منذ الثمانينيات وإلى الآن. إذ ارتفعت نسبة ممارسة تنظيم الأسرة من و١٨,٩% عام ١٩٨١ إلى ٥٩% في عام ٢٠٠٥، وذلك كنتيجة مباشرة للزيادة الواضحة في أعداد وحدات تقديم الخدمة.

وبالرغم من التراجع العام في معدلات الخصوبة ومعدلات إنجاب الطفل الثالث منذ الخمسينيات، فإن البطء والجمود في معدلات الخصوبة في السنوات الأخيرة يعد ظاهرة تستحق التفسير ويمكن ردها إلى عنصرين رئيسيين: الأول، يتعلق بالزيادة الطبيعية في حجم النساء في سن الإنجاب (**Population Momentum**). فحتى في حالة اكتفاء السيدات بإنجاب طفلين فقط، سيكون في هذه الفترة هناك عدد كبير من نساء مصر في سن الإنجاب وإعالة الأطفال وهو ما ينعكس بالتالي على معدلات الإنجاب حتى ولو استقرت معدلات الخصوبة عند مستوياتها الحالية[٢]، أما العنصر الآخر فيتعلق بالتغيرات في السلوك الإنجابي بسبب انخفاض معدلات التحاق المرأة بسوق العمل بسبب تراجع فرص التوظيف في القطاع الحكومي.

وهذا التراخي في تطبيق سياسات تنظيم الأسرة التي تزامنت مع عدم الاستقرار السياسي والأمني بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير يمكن أن يكون أيضًا سببًا رئيسيًّا في ثبات معدلات الخصوبة في السنوات الأخيرة. من جهة أخرى، بالرغم من تراجع معدلات الخصوبة لدى الشرائح ذات المستوى التعليمي المنخفض الخصوبة خلال فترة التسعينيات، غير أن معدلات الخصوبة للنساء ذوات المستويات التعليمية العالية قد شهدت ثباتًا ملحوظًا. ولم يحدث انخفاض في معدلات إنجاب الطفل الثالث، وهو قد يمثل أيضًا أحد التفسيرات للتراجع الضعيف جدًّا لمعدلات الخصوبة الكلية في مصر خلال تلك الفترة، إذ أشارت نتائج دراسة فينيولي إلى أن السلوك الإنجابي للنساء ذوات الشرائح الدخلية والتعليمية المرتفعة هو المسئول الأول عن عدم حدوث تغير عام في معدلات الخصوبة خلال التسعينيات وبداية الألفية الثالثة.

ولعل ما حدث خلال فترة التعدادات السكانية الأخيرة (٢٠٠٦ –٢٠١٧) من زيادة مستويات الإنجاب بشكل ملحوظ، وزيادة معدلات الإعالة أيضًا، يجعل الموقف السكاني في

---

[1] Fred Arnold , Gender Preferences for Children , » Demographic and Health Surveys Comparative Studies, DHS (1997), p. 3.

[2] Alyaa Awad and Ayman Zohry, «The End of Egypt Population Growth in the 21st Century: Challenges and Aspirations. The 35th Annual Conference on Population and Development Issues, CDC (2005), p. 3.

مصر يتعارض مع المبدأ الثابت أو السائد لتحقيق الهبة الديموغرافية ومع شرط اغتنام الفرصة الديموغرافية؛ ألا وهو استمرار معدلات الإنجاب الكلية في التراجع والانخفاض. إذ يفترض لهذا الموقف أنه مثلما يقلل من إمكانية تراجع العائد الديموغرافي فهو يضاءل كذلك من فرص المرأة في الانضمام إلى القوى العاملة ومن قدرة البلدانة على تحقيق أي وفورات في الموارد والمدخرات تمكنها من الاستثمار في رأس المال البشرى سيما في مجالات التعليم والصحة والتوظيف والتمكين خاصة بالنسبة للشباب.

علاوة عما سبق، فقد أوضحت بيانات تعداد ٢٠١٧ تباين المحافظات والمناطق المعيشية المختلفة، ريفا وحضرا، في التوزيع النسبي للشرائح العمرية المختلفة للسكان، فالمناطق الحضرية في محافظات الجمهورية تزيد بها نسبة السكان في سن العمل وتتناقص فيها نسبة الشرائح العمرية الأصغر سنا وذلك بعكس المناطق الريفية. كما تختلف هذه المحافظات والمناطق من حيث تباين معدلات الإعالة العمرية فيها. ومن ثم فهي تتباين من حيث قدراتها على الاستفادة من الهبة الديموغرافية[١].

وتشير التقديرات وبعض الدراسات[٢]، إلى أنه في ضوء تقديرات معدلات الخصوبة المختلفة، يتوقع أن تشهد مصر مرحلة النافذة الديمغرافية خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٦٠، إذ سينخفض حينها حجما الزيادة الطبيعية والسكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة، ومن ثم تنخفض نسبة الإعالة، في حين يرتفع حجم السكان في سن العمل. ويتفق ذلك إلى درجة كبيرة وتقديرات برنامج الأمم المتحدة للسكان.

وتؤكد الدراسات المختلفة أن التوقعات بدخول مصر مرحلة النافذة الديمغرافية تتيح الفرصة لدفع النمو الاقتصادي، إلا أنها لا تضمن أن ينتفع الاقتصاد بها، إذ يرتبط ذلك ببيئة السياسات الاقتصادية ومدى ملاءمتها لتعظيم الاستفادة من هذه الفرصة[٣].

وبمقارنة الحالة المصرية بتجربة بلدان جنوب شرق آسيا نجد أن هناك العديد من القواسم المشتركة التي كانت تجمع مصر وهذه البلدان خلال فترتي الخمسينيات والستينيات. ولكن هذه

---

[١] د. حسين عبد العزيز سيد، الفرصة الديموجرافية: حالة مصر، تقييم أولى على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٧، صندوق الأمم المتحدة للسكان، القاهرة، ٢٠١٨، صـ٥– ٧.

Alyaa Awad and Ayman Zohry, «The End of Egypt Population Growth in the 21st Century: Challenges and Aspirations,» The 35th Annual Conference on Population and Development Issues, CDC, 2005, p. 3.

[٢] د. حسن ذكي وآخرون، مرجع سابق، صـ٦٥.

[٣] د. حسن ذكي وآخرون، "الطبية الدمجرافية ومتطلبات فرص العمل: حالة مصر"، ورقة عمل قدمت إلى مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٦، صـ٥٦.

البلدان استطاعات الإسراع في عملية التحول الديمغرافي وخفض الخصوبة بمعدلات سريعة للغاية فاقت الحالة المصرية التي لا تزال تعاني بطء عملية التحول الديمغرافي.

وعند المقارنة بين مدى تأثير التحول الديموجرافي على النمو الاقتصادي في بلدان شرق آسيا ومصر نجد أن[١]:

وبالرغم من كون مصر منذ بداية الستينات من القرن الماضي تتمتع بمؤشرات تنموية وديموجرافية قريبة من بعض بلدان شرق آسيا، فبمطالعة التطور الزمني للأداء المصري مقارنة بهذه البلدان نجد تباعدًا كبيرًا حدث بين مصر ودول هذه المنطقة، سواء من حيث الأداء الاقتصادي أم من حيث التطورات الديموجرافية. كما إن التحول الديموغرافي والنافذة الديموغرافية في بلدان شرق آسيا كان من أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق المعجزة الآسيوية. في حين تشير بعض الشواهد إلى أن مصر لم تستفد حتى الآن من هذه الظاهرة بالشكل الملائم منذ أن بدأت تدخل في المرحلة الثانية من موجة التحول الديموجرافي منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي[٢].

وبالرغم من أن توقيت عملية التحول الديموجرافي في كل من مصر ودول شرق آسيا بدأ تقريبًا منذ عام ١٩٦٠ غير أن مصر ما زالت في المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموجرافي، إذ إن هناك انخفاض مستمر في معدل الوفيات والذي بلغ ٦,١ عام ٢٠١٤ مقابل ١٧,٣ عام ١٩٦٥، وكذا هناك انخفاض مستمر في معدل المواليد ليصل إلى ٣١,٣ عام ٢٠١٤ مقابل ٤٣,٣ عام ١٩٦٥، ولكن يظل الفارق كبير بين معدل المواليد ومعدل الوفيات والذي يفسر ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر عنه في الصين.

يتبين من الهيكل السكاني لدول شرق آسيا ومصر زيادة نسبة السكان في سن العمل عن الفئة المعالة، بيد أن كان هناك تقارب في هذه النسب للغاية في الصين ومصر في عام ١٩٦٥م، إذ بلغت حوالى و٥٣,٦ % و٥٤,٣ % لكل منهم على التوالي، غير أنها في الصين قد وصلت في عام ١٩٨٥ إلى ٦٤% وفي مقابل ٥٥% فقط من إجمالي السكان في مصر بنسبة زيادة تقدر ب ١,٣ % خلال ١٠ سنوات ويؤكد هذا على أن عملية التحول الديموجرافي كانت تسير بطيئًا في مصر مما يفسر جزئيًّا سبب الفارق في نتائج التحول الديموجرافي.

أما الفئة العمرية +٦٥ من مجمل السكان نجد ارتفاع نسبتها تدريجيًّا في بلدان شرق آسيا بمعدلات أعلى من مصر، نظرًا لاقتراب هذه البلدان من دخول مرحلة شيخوخة السكان، وتشير

---

[١] مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي ٢٠١٦.

[٢] د. سارة محمد الدمرداش السيد الخشن، دراسة اقتصاديات للتحول الديموجرافي في مصر وسياسات الاستفادة من النافذة الديموجرافية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، صـ٥١.

توقعات منظمة الأمم المتحدة إلى ارتفاع نسبة إعالة كبار السن بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى نهاية القرن الـ٢١، مما ينذر بأعباء مالية ضخمة ومتنامية[١].

ووفقًا للتحليل السابق يتبين مدى بطء عملية التحول الديموجرافي في مصر عنه في بلدان شرق آسيا، ولذا فالنافذة الديموجرافية التي تشير العديد من الإسقاطات السكانية أن توقيتها في الفترة الحالية لم تتمكن مصر من الاستفادة بها في النمو الاقتصادي، إذ يتوقع أن تحدث النافذة الديموجرافية في مصر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤) حسب السيناريو المنخفض، أو خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٤٦) على وفق السيناريو المتوسط أو خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٥٠) بحسب السيناريو المرتفع[٢].

معوقات الاستفادة من النافذة الديموجرافية في مصر:

تتمثل أهم المعوقات التي تواجه النافذة الديموجرافية في مصر في ضعف الاقتصاد على التوسع وإتاحة المزيد من فرص العمل مما نجم عنه ارتفاع معدل البطالة الذي يعد إهدار كبيرة لرأس المال البشري، بالإضافة إلى تدهور الخدمات التعليمية، وما نجم عنه من ارتفاع مؤشرات الفقر والأمية وتردى مؤشرات الصحة العامة وضعف مستوى الخدمات والمرافق العامة، وهي أمور كلها تمثل مكونات مؤشر التنمية البشرية والذي جاءت فيه مصر في المرتبة ١٠٨ من بين ١٨٨ بلد على مستوى العالم بحسب تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٥، بما يمثل تحديًا كبيرًا يحد من استفادة مصر من العائد الديموجرافي[٣].

يتوجب على مصر تبني مجموعة من السياسات التي تعتبرها هدفًا قوميًّا ينبغي تحقيقه في مدى زمني محدد، وتكون كل سياسة واضحة الهدف وسبل التنفيذ والمدة ومعوقات التنفيذ كما يلزم اعتبار هذا بمثابة مسألة أمن قومي ينبغي إشراك المواطنين فيه لتسهيل تحقيقه، وتتألف بعض تلك السياسات من سياسات اقتصادية من خلال العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطوير القطاع الخاص وحماية حقوق المستثمرين، سياسات صحية وتعليمية، وأخيرا، إذ إن الاستثمار في رأس المال البشري أمر غاية في الضرورة بغرض تسريع خطى التحول وزيادة إنتاجية القوى العاملة وضمان مزيد من المساواة في توزيع المكاسب الديموجرافية لوقف الدائرة المفرغة للفقر.

---

[١] د. موريشيو سوتو وآخرون، الأكبر سنًّا والأصغر سنًّا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٣، مارس ٢٠١٦، صـ١٣.

[٢] د. حسن ذكى وآخرون، مرجع سابق، صـ٩.

[٣] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنمية في كل عمل، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٥، ديسمبر ٢٠١٥، صـ٣٩.

المبحث الثاني

السياسات والإجراءات المطلوبة للاستفادة

من التحول الديموغرافي

هناك ترابط وثيق بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، ودراسة هذا التأثري المتبادل أصبحت على قدر من الأهمية وتشغل حيزا من جهود الباحثين في الاقتصاد والديموغرافيا والجغرافيا والاجتماع، وعلى الرغم من التباين في أراء الباحثين، ووجهات نظرهم حول هذه العلاقة كما سبق أن بينا، إلا أن الجميع يتفق على وجود تأثير متبادل بين السكان والتنمية،وعند الدخول في مرحلة الهبة الديموغرافية، ويجب على مصر الحرص على استغلال هذه الفرصة واستثمارها بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات التوظيف ومكافحة البطالة خلالها، حيث تعتبر مرحلة الهبة الديموغرافية مرحلة مؤقتة لن تتكرر ولن تستمر.

حيث يتيح التحول الديموغرافي الفرصة لدفع النمو الاقتصادي، ولكن الاقتصاد لا ينتفع فعلا بهذه الفرصة التي تتاح مرة واحدة. ويتوقف إمكان انتفاع الاقتصاد بالفرصة، وتحويلها إلى"هبة ديمغرافية" حقيقية لا إلى"عبء" على الاقتصاد.

أثناء مرحلة التحول الديمغرافي توصل البحث إلى أن أهم السياسات التي يتعين على مصر تبنيها تنقسم إلى نوعين. (١) سياسات الإسراع بعملية التحول الديمغرافي، و(٢) سياسات تعظيم العوائد من عملية التحول الديمغرافي.

وسوف نتناول في هذا المبحث السياسات والإجراءات المطلوبة للاستفادة من التحول الديموغرافي وذلك من خلال:

المطلب الأول: سياسات الإسراع بعملية التحول الديمغرافي.

المطلب الثاني: سياسات الاستفادة من عملية التحول الديمغرافي لتحقيق النمو الشامل.

المطلب الأول

سياسات الإسراع بعملية التحول الديمغرافي

تعكس الديمغرافية تحولًا واضحًا بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي معظمه من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر[1]؛ فالهبة الديمغرافية هي فترة زمنية تشهد تحولًا ديمغرافيًا في خصائص السكان، حيث يتحول المجتمع من مجتمع أكثريته من الفئات غير

---

[1] **د. أحمد قطيطات، الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان الأردن، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٧، صـ٤١٠.**

المنتجة، أي الأطفال وكبار السن والمعالين، إلى مجتمع أغلبه في سن الإنتاج والعمل. وبكلمات أخرى، يصير معدل نمو السكان النشطين اقتصاديًا في الفئات العمرية ١٥-٦٤ عامًا يتجاوز معدل نمو الفئات السكانية المعالة وغير المنتجة (أقل من ١٤ وأكبر من ٦٥ عامًا) وتأخذ الهبة الديمغرافية شكلين هما:

الشكل الأول: الهبة الديمغرافية البسيطة: والتي تمثل الفرق بين معدل نمو عدد السكان المعالين ومعدل نمو عدد السكان في سن العمل.

الشكل الثاني: الهبة الديمغرافية المضاعفة وهي تمثل الفرق بين معدل نمو العدد الإجمالي للسكان ومعدل نمو مستوى التشغيل ويسمح استثمار واغتنام الهبة الديمغرافية بتحسين معيشة السكان بفضل زيادة التشغيل وخفض معدلات البطالة.

وتتمثل عوائد الهبة[١] في إحداث نقلة نوعية مميزة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال ارتفاع قدرة الفرد والمجتمع على الادخار، وكذا القدرة على الاستثمار (مثلما كان الحال في بلدان شرق آسيا بين ١٩٦٥ و[٢]١٩٩٠)، تحسن النمو الاقتصادي الصحية والاجتماعية – إحداث نقلة نوعية في خصائص رأس المال البشري وهو ما يفضي إلى: ارتفاع الدخل الفردي، تحسن في ظروف الأسرة الصحية والتعليمية، زيادة القدرة على النشاط والعطاء وارتفاع الإنتاجية وتوفر فرص أفضل لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

تمر مصر بالهبة الديموغرافية منذ الستينيات، عندما بدأ السكان في سن العمل في التزايد وبدأت وطأة الإعالة في الانخفاض. ونجد أن من الصعب إيصال رسالة الهية الديموغرافية إلى صناع القرار السياسي بينما مازال هناك حاجة إلى موارد واستثمارات إضافية لمواجهة هذا العدد المتزايد من المعالين.

وتعرف النقطة الزمنية البداية الهبة الديموغرافية على أنها:"النقطة التي ينخفض عندها كل من معدل الإعالة وحجم زيادة الطبيعية، ويبدأ حجم السكان في الفئة العمرية الأقل من ١٥ عامًا في الانخفاض، ويتزايد حجم السكان في سن العمل. أما النقطة الزمنية لنهاية الهبة الديموغرافية فتحدد عندما يصل حجم السكان في الفئة العمرية ١٥ – ٦٤ إلى قيمته العظمى، أو يبدأ معدل الإعالة في التزايد مرة أخرى، أيهما يحدث أولًا".

---

[١] **المرجع السابق، صـ٤١٠-٤١١.**

[2] **Banque Africaine de Développement, (BAD) comment lutter contre le chômage des jeunes au Maghreb.Note Économique, 2011,P3.**

واعتمدت الدراسة على ثلاثة إسقاطات سكانية إلى عام ٢٠٥٠، وهي إسقاطات تتوافق مع تلك التي تظهر في دراسات سابقة[١]. ولقد تم تطبيق المؤشرات السابقة عليها لتقدير بداية الهبة الديموغرافية ونهايتها. وبالنظر إلى مصر، حيث النمو السكاني في ارتفاع، من المتوقع أن تبدأ الحية الديموغرافية خلال فترة تتراوح تقريبًا بين ١٥ عاما و٢٠ عاما بعد انخفاض ملحوظ في الإنجاب.

فضلًا عن هذا، وإذ يمكن التنبؤ بالمتغيرات الديموغرافية وبدورها الاستراتيجي في التنمية ويمكن من ثم التنبوء بدخول مجتمع ما إلى هذه النافذة وتهيئة متطلبات استثمارها[٢]. فيمكن وفقًا للإسقاطات السكانية المتاحة القول إن مصر لا تزال أمامها الفرصة للولوج إلى مرحلة الهبة الديموغرافية.

فتعد الهبة الديموغرافية في مصر ظاهرة مؤقتة تستمر فترة تصل إلى حوالي ٣٠ عامًا فقط، على أقصى تقدير. وبناءً على المعايير المذكورة سابقًا، من المتوقع أن تحدث الهبة الديموغرافية خلال الفترة ٢٠١٤ –٢٠٢٤ على أقل تقدير"إذ يصل معدل الإنجاب الكلي إلى ٢,١ خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠٤٦ او ٢,١ بحلول عام ٢٠٢٢، أو خلال الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٥٠ بأقصى تقدير"٢,١ بحلول عام ٢٠٣٢". وخلال هذه الفترات الثلاث، ينخفض حجم الزيادة الطبيعية وحجم السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ عامًا، وتنخفض نسبة الإعالة، في حين يرتفع عدد السكان في سن العمل. ويقدم الجدول رقم (٧) توقيت الهبة الديموغرافية وفقًا لأقل تقدير، وبالاعتماد على المؤشرات المذكورة سابقًا.

فضلًا عما سبق، وطبقًا لتعريف الأمم المتحدة لظاهرة الهبة الديموجرافية[٣] من أنه يستلزم لولوج مجتمع ما مرحلة النافذة الديموجرافية أن تشكل نسبة سكانه في سن العمل أكثر من (٥٥%) من مجموع السكان، فيما تقل نسبة من هم دون سن ال ١٥ عامًا عن (٣٠٪) وألا تزيد نسبة كبار السن على (١٥%) من مجموع السكان، فلعل البيانات المتضمنة في الجدولين السابقين تتفق وتلك الشروط بما يدعم التوقعات بدخول مصر مستقبلًا في دائرة الهبة الديموجرافية.

مجمل القول في هذا الإطار أنه في ظل التوقعات المختلفة لسكان مصر في السنوات القادمة والتنبؤ بتحسن العلاقة بين السكان في سن العمل والسكان الأصغر سنًّا من المعالين؛ أي

---

(1) Nassar, Zaky, and Abdel Mowla, 2006: Population Data, A.R.E 1.1.2005 Cairo.

(٢) د. أحمد قطيطات، مرجع سابق، صـ٣٦٩– ٤١٠.

(٣) د. منذر الناصر، أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العمية، مج٣٣، ع٢، ٢٠١١، صـ٦١–٦٢.

انخفاض نسبة الأطفال في الشريحة العمرية (٠-١٤) وتنامي نسبة الشريحة العمرية في سن الإنتاج والنشاط الاقتصادى (١٥-٦٤) وتراجع ملحوظ في معدلات الإعالة الديموغرافية، فإن مصر تغدو مؤهلة في السنوات القادمة للولوج إلى مرحلة الهبة الديموغرافية وعلى مشارفها ويقدر بالفعل هيكلها العمرى على،دعم إمكانية تحقيق العائد الديموغرافي الملائم[١]. وإذا وُضعت هذه الحقائق جنبًا إلى جنب مع ما أفادت به دراسات سابقة من توقع حدوث تراجع تدريجي في معدلات إعالة الأطفال (التي تشكل بدورها المكون الأكبر من معدلات الإعالة الإجمالي في المجتمع – كانت تشكل ٥٥,٢% من إجمالي الإعالة عام ٢٠١٧ ويتوقع لها أن تصبح ٣٩,٨٪ عام ٢٠٥٠) فإن مصر تصبح كذلك مؤهلة للاستفادة من الهبة الديموغرافية إذا ما تهيأ المناخ الاقتصادي الملائم وتوفرت السياسات الاقتصادية الرشيدة.

وفي نفس الإطار سوف تختلف وتيرة الانتقال الديموغرافي بين المحافظات والمناطق المختلفة في مصر، فيتوقع أن تصل المحافظات الحضرية مثلًا إلى فترة الهبة الديموغرافية على نحو أسرع من غيرها من المناطق، ما يتطلب استعدادات مختلفة ومتفاوتة للإفادة من معطيات الهبة وفرصها[٢].

من هنا تمثل الهبة الديموغرافية تغيرًا في نمط العلاقة بين نمو السكان في سن العمل ونمو السكان المعالين، وتنطوى في جوهرها على تغيرات إيجابية في المجتمع تصحب التحولات الديموغرافية وتتبعها، منها التحول إلى الأسرة الصغيرة؛ فحين يتجه حجم الأسرة صوب التناقص التدريجي لاسيما عندما يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الإحلال، يدخل المجتمع إلى فترة يبدأ خلالها معدل نمو السكان في سن العمل بالتزايد عن معدل نمو الفئات المعالة. ولذلك فلا تتحقق مثل هذه الفرصة أو الهبة إلا إذا تواصل تراجع معدلات الإنجاب واستداد لفترة زمنية ملائمة والفرصة الديموغرافية لا تؤتي أوكلها بذاتها لكنها تحتاج إلى استجابات نحوها في البني والسياقات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية[٣].

وتعد الطبيعة الأساسية للهبة الديموغرافية محددة زمنيًّا، أي منحة مؤقتة وفرصة تنموية لا تتكرر تاريخيا في حياة أي مجتمع إلا مرة واحدة فقط وتستمر وفقًا لبعض التقديرات بين ٢٥ – ٣٠ سنة، ثم ما تلبث أن تتبدد عندما تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى، حين تنتقل الفئات العمرية، التي شكلت القوة الإنتاجية في مرحلة انفتاح النافذة، إلى خارج القوة المنتجة؛ كبار السن، دون أن يحل محلها عدد مساو. ويستنتج من كلك ذلك أن الدورة الديموغرافية ستتجه

---

[١] د. حسين عبد العزيز سيد، مرجع سابق، صـ٧.

[٢] د. حسن ذكي سليمان: مرجع سابق، صـ٨٨.

[٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: تقرير السكان والتنمية، العدد الثانى، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية فى البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥، صـ٣٨.

في وقت ما إلى اتجاه معاكس إذ يسير نمو فئة المعالين تجاه التزايد على حساب الفئات الأخرى. حينئذٍ تعاود معدلات الإعالة والإنفاق الارتفاع على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادي، ما قد يفضي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية وخيمة بارتفاع نسبة السكان من كبار السن؛ بواسطة الضغط على النظام الصحي والخدمات الصحية وانكماش نسبة السكان في سن العمل. ولذا فمن الأهمية بمكان معرفة توقيت انفتاح النافذة وتوقعها أو استشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى أو مستوى انفتاحها ومحاولة تسريعها عن طريق سياسات تنموية مستقبلية مواتية[١].

تعتبر سرعة التحول الديمغرافي عنصرًا مؤثرًا، إذ ساهمت بلدان شرق آسيا في الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي. كما أكدت التجربة أن الإسراع بعملية التحول الديمغرافي أمر ممكن، إذا ما تأهلت البلدان والمجتمعات لذلك. وترتبط سرعة التحول الديمغرافي إيجابيًّا بحجم التقدم في البلدانة أو المنطقة، وتكون أسرع في الحضر منها في الريف. وفي مصر، اتسمت هذه العملية بالبطء الشديد، خصوصًا في السنوات الأخيرة التي شهدت ثبوت نسبية في معدلات الخصوبة، وهو الأمر الذي يهدد فرص الاستفادة من النافذة الديمغرافية.

وعليه، فثمة شروط للإفادة من ميزات الهبة الديموغرافية؛ ما ينصح به علماء الديموغرافيا دائمًا؛ إذ يوصون بأهمية أن ينتبه المخططون وواضعو السياسات ومنفذوها إلى الآلية التي يمكن عبرها استثمار الفرصة، أي استغلال النسب المرتفعة الحالية والمنتظرة من الشباب والبالغين ممن هم في سن العمل، الدعم وتطوير عجلة التنمية في المجتمع. ولا يتحقق هذا إلا من خلال توقع وقت انفتاح النافذة والاستعداد لها جيدًا بشكل مسبق، ليحول المجتمع تلك الهبة إلى نقطة مضيئة في مسيرته ويدخل إلى مرحلة جديدة توسم بارتفاع وتيرة النمو وتحسين نوعية حياة المواطنين. يتطلب ذلك الأمر أسواق عمل مرنة تستوعب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إليها خاصة مع ارتفاع نسبة الشباب بينهم، وخلق مزيد من فرص التشغيل لتزداد معدلاته وتنخفض نسب البطالة، والاهتمام ببناء رأس المال البشري وتعزيز مهاراته من خلال تخصيص موارد أكبر لكل طفل، ما ينعكس على تحسن أنظمة التعليم والتأهيل والتدريب وتطويرها، وزيادة مرونتها لتتمكن من توفير العمالة الماهرة التي يتطلبها سوق عمل معولم، فضلًا عن الارتقاء بمنظومة الصحة. كما يفضي انخفاض معدل الإعالة إلى تقليص الإنفاقات الاستهلاكية وتنامي قدرات كل من الفرد

---

[١] د. حسين أحمد الشديدى، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافى، مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ع٢٩، ٢٠١٥، صـ٥.

والمجتمع على الادخار وفتح المجال لتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية في المجتمع ما يفضي لارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[١].

يقول آخرون إنه من ملامح أهمية الهبة الديموغرافية كونها تتيح إحداث نقلة نوعية مميزة في معدلات النمو الاقتصادي والتنمية والادخار بواسطة تنامى قدرات الفرد والمجتمع على الادخار وارتفاع القدرة على الاستثمار وتحسن في القدرة على الابتكار. أيضًا تساعد في إحداث نقلة نوعية في خصائص رأس المال البشري بما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية والأسرية وتحسن الظروف الصحية والتعليمية والتغذوية للأسرة. فيما يسهم استغلال الهبة في تمكين المرأة وتقليل الفجوة النوعية في مشاركتها في قوة العمل[٢].

لكن لعدم استثمار الهبة آثار عكسية؛ أي تكون عبئًا حال عدم الاستجابة لها والفشل في التهيؤ لقدومها؛ عبء كبير ينعكس سلبًا على السكان والمجتمع خصوصًا بعد انتهاء فترة حدوث الهبة ومدتها. في البداية تصير الهبة عبئًا على البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حالما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل وخاصة بين الوافدين الجدد إلى سوق العمل ويتعاظم عامل الدفع أو الطرد باتجاه مزيد من الهجرة إلى الخارج بتياراتها المختلفة سواء الشرعية المقننة أم غير الشرعية. كما تصير أيضًا عامل دافع في اتجاه مزيد من تدهور الخصائص السكانية من صحة وتعليم وكافة الخدمات الاجتماعية. علاوة على ارتفاع معدلات الفقر الذي يعاد إنتاجه باستمرار ليمتد لأجيال قادمة وتتدهور القدرة الشرائية للمواطن. بالإضافة لتزايد مظاهر التدهور البيئي[٣].

فإن الإسراع بالدخول في مرحلة النافذة الديموغرافية يستهدف الاستفادة منها وتحقيق تنمية اقتصادية بشكل أكبر وأسرع خلال المدى القصير، وسياسات الإسراع بالتحول الديموغرافي تكمن في سياسات وإجراءات تخفيض معدلات الخصوبة من خلال العوامل التي تؤثر على معدلات الخصوبة.

ووفقا لـ**Canning & Bloom** فإن أهم الآليات التي يتحقق من خلالها العائد الديموغرافي للهبة هو توفير فرص عمل ملائمة وادخار رشيد يتوجه صوب القطاعات الاستثمارية المنتجة، فضلًا عن ضرروة تنمية رأس المال البشري، ورغم هذا، فلا تضمن التغييرات في البنية العمرية وحدها إنتاجية أعلى ونمو اقتصادى متسارع؛ إنها توفر الإمكانات

---

[١] د. أحمد عواد الخوالدة، مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٤٣، ع٣، ٢٠١٦، صـ٢٢٥.

[٢] د. علي عبد الأمير ساجت، تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية امكانية استثمارها، كلية الآداب، جامعة بغداد، بدون تاريخ، صـ١٨-٢٢

[٣] د. أحمد قطيطات، مرجع سابق، صـ٤١٨.

لذلك فقط. لذا يتطلب اغتنام الفرصة أو الميزة الديموغرافية السانحة بيئة سياسية واجتماعية مواتية واستراتيجيات مناسبة ليتم تعظيم إمكاناتها بالكامل ويتحقق العائد منها. فلا يمكن أن تكون الأعداد الكبيرة من العمال المحتملين منتجة إلا إذا كان سوق العمل قادرًا بكفاءة على تلبية الطلب على العمالة، ولا يمكن تحفيز الأفراد والأسر على الادخار إلا في وجود نظام مالى يسمح لهم بالادخار ويشجعهم على القيام به. تتطلب كل هذه الأمور سياسات اقتصادية كلية ومرونة في سوق العمل وبنى مؤسسية ملائمة[١].

وبعد تناول سياسات الإسراع بعملية التحول الديمغرافي في المطلب الأول، سوف يتم تناول سياسات الاستفادة من عملية التحول الديمغرافي لتحقيق النمو الشامل في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

سياسات الاستفادة

من عملية التحول الديمغرافي لتحقيق النمو الشامل

إن التغيرات في التركيب العمرى للسكان هي الأكثر تأثيرًا في النمو الاقتصادي للمجتمع، من هنا يمثل الدخول إلى مرحلة الهبة الديموغرافية وانفتاح النافذة تحديًا اقتصاديًا كبيرًا يتطلب اعتماد سياسات وآليات تنموية ذات رؤى مستقبلية، توازن بين التغيرات المتوقعة في نمو السكان وتركيبهم وتوزيعهم وبين احتياجات كافة الفئات العمرية، والقدرة على الاستجابة لهذه الاحتياجات وتلبيتها. ويبقى تساؤل هام مفاده: هل نحن مؤهلون لهذا؟ هل تستفيد مصر من تلك الهبة الديموغرافية وتستثمرها؟ هل يمكن لمصر تعظيم الإفادة من تحولها الديموغرافي الذي ستمر به لتحقيق تطلعاتها التنموية؟

وتعتمد الإجابة هنا على مدى اتخاذ مؤسسات البلدانة والمجتمع السياسات والإجراءات اللازمة لذلك على صعيدى الوضع السكاني والتنموي معًا؛ سياسات اقتصادية رشيدة تستوعب السياسات السكانية وتدمج المتغيرات الديموغرافية في إطار الخطط التنموية، تزامنًا مع الإفادة من تجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المضمار خاصة تجارب بلدان جنوب وشرق آسيا، فقد أثر التحول الديموغرافي على النمو والتنمية في هذه البلدان ليصبح نموذجًا عالميًّا لا يمكن نكرانه أو تجاهله.

يواجه الاقتصاد المصري تحديات هيكلية كبرى، ولكن يظل التحدي الأكبر لاستثمار هذه الهبة هو التحدي الاقتصادي. إذ يعاني الاقتصاد المصرى من معدلات بطالة مرتفعة وبطء في

---

(1) ESCWA, United Nations, Demographic Profile of the Arab Region Realizing – the Demographic Dividend, Economic and Social Commission for Western Asia, Beirut, 26 September 2016, pp. 20–21.

خلق فرص العمل نظرًا لاختلال سوق العمل، علاوة على مشكلات الفقر والأمية، بجانب المعضلة الأساسية وهي التزايد المستمر للنمو السكاني. ونتيجة للنافذة الديموغرافية فيتوقع استمرار الأعداد الكبيرة من الداخلين لسوق العمل لفترة من الزمن وهنا تلزم التهيئة للتحول الديموغرافي المتوقع والمتمثل في ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، إذ سيتضاعف الطلب على العمل من الآن حتى عام ٢٠٥٠، ويتوجب على سوق العمل التأقلم مع هذه الأعداد المتزايدة من طالبي العمل لأول مرة فضلًا عن العاطلين والباحثين عن العمل. كما يجب التخطيط للوصول إلى معدلات خصوبة منخفضة والحفاظ على ذلك لتحفظ للمجتمع حيويته. فحتى تستفيد مصر من الهبة الديموغرافية يجب العمل على زيادة نسبة السكان في سن العمل وخفض نسبة المعالين من الفئة العمرية الأصغر سنًّا ويتأتى هذا من خلال دعم برامج الصحة الإنجابية وخدمات رعاية الطفولة والأمومة خصوصًا برنامج تنظيم الأسرة التي تستجيب للاحتياجات الإنجابية للنساء في العمر الإنجابي وذلك بالتوازي مع تنمية الوعي المجتمعي بأهمية الأسرة صغيرة العدد، وضرورة تغيير المنظومات التليدة والبالية للقيم والمعتقدات والموروثات الثقافية المحبذة بل والممجدة لكثرة الإنجاب واستمرار تفضيل إنجاب الذكور[١].

يتميز المجتمع المصري بحجم سكانى كبير ولكنه في الوقت نفسه يمتلك المقومات الأساسية للنهوض الاقتصادي حال ربط السكان بالتنمية والنمو الاقتصادي. فالهبة الديموغرافية مشروع تنموي ذو أبعاد متعددة وأهم ما ينبغي القيام به هو تحويل هذا الارتفاع في حجم السكان خاصة الفئة الوسطى من الشباب إلى ميزة وفرصة ديموغرافية. يرتبط هذا بمدى قدرة البلدانة ومؤسساتها على تبني سياسات رشيدة وهادفة إلى زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال استيعاب سوق العمل للطلب المتزايد. يتطلب هذا الأمر مزيدًا من الاستثمارات لتوسيع فرص العمل والتشغيل، وتدشين برامج مناسبة للحد من تفاقم البطالة. كما يتطلب استغلال الفرصة الديموغرافية في مصر تعزيز الاستثمار في الشباب وتمكينهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا من خلال وضع سياسات وبرامج التحويلهم إلى قوة منتجة وتذليل العقبات التي تعيق إسهامهم في النهوض بعملية التنمية. كما يجب أن يشهد النظام التعليمي تغيرًا نوعيًّا ليكون أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات سوق عمل معولم يتأسس على قيم الفعالية والتنافسية والإنجاز؛ نظام تعليمى قوى ينتج قوى عاملة مؤهلة تستطيع بكفايتها الذاتية أن تجعل إنتاجها ينافس في الأسواق العالمية. كما إنه تحسبا لمرحلة ما بعد النافذة الديموغرافية، تتطلب التوقعات بزيادة واضحة في نسبة كبار السن الاستعداد لاستيعاب هذه الفئة العمرية وتوفير احتياجاتها الاجتماعية

---

[١] **د. علي عبد الأمير ساجت، مرجع سابق، صـ٢٢.**

والاقتصادية والصحية من خلال حزمة من برامج الرعاية الاجتماعية، والطبية والنفسية وغيرها[١].

في إطار الحالة المصرية، وضع مشروع قضايا سياسات السكان والتنمية سيناريوهات بخصوص بداية النافذة وإغلاقها في المحافظات المختلفة، إلا أنه صاغ شروطًا للإفادة القصوى من الفرصة الديموغرافية على رأسها ضرورة وجود السياسات الوطنية اللازمة كسياسات التشغيل التي تهيئ فرص عمل كافية للداخلين الجدد لسوق العمل ما يحتاج إلى تغيير في سياسات الاقتصاد الكلى نحو الانفتاح على التجارة العالمية واعتماد تدابير لتعزيز ثقة المستثمرين في السياسات والمؤسسات، علاوة على ضرورة توفر بيئة تشريعية ومؤسسية ومناخ ملائم وجاذب للاستثمارات ورئوس الأموال الأجنبية فذلك يعد من الأمور الأساسية في تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية والخدمية وتهيئتها الجذب رأس المال الأجنبي. هذا بجانب تحسين القدرة على تحمل الديون العامة الداخلية والخارجية وتقوية القطاعات المالية ومعالجة قضايا الحكم والمساءلة والشفافية مع إتاحة مزيد من المرونة في سوق العمل.

كما اشترط المشروع أن تركز السياسات الصحية على توفير الخدمات الوقائية والرعاية الأولية وأن توفر البلدانة مراكز مجهزة للرعاية الأولية مع عدد التركيز على خدمات الصحة الإنجابية ووفيات الأطفال الرضع. ولا يختلف الأمر بالنسبة السياسات التعليم وسياسات النوع الاجتماعي وتجسير الفجوات بين الفئات والأقاليم، إضافة إلى أهمية سياسات الادخار والاستثمار... إلخ، فكلها تستوجب الاستعداد لتعظيم الاستفادة من الهبة الديموغرافية[٢].

وللاستفادة من التحول الديموغرافي واستثمار النافذة الديموغرافية في المجتمعات العربية ومنها مصر، أوصي تقرير الأمم المتحدة بضرورة توسعة سوق العمل عبر تكثيف قوة العمل بدلًا من تكثيف رأس المال، اعتمادًا على الصناعات الصغيرة كثيفة العمل وقليلة رأس المال. وعلى وفق تجارب بلدان شرق وجنوب آسيا تجلت أهمية تأمين الدعم السياسي كون الهبة الديموغرافية مشروعًا تنمويًّا يساعد في القضاء على الفقر بما يعكس الأهمية القصوى للسكان ودورهم الفعال[٣].

وقد ينتج عن التحول الديموغرافي فرصة سانحة للتنمية مشروطة بأن يتمكن صانعو القرار السياسي والتنموي من استشعارها والتخطيط لها مبكرًا، فيؤسسون مسبقًا الظروف البنائية المواتية

---

[١] د. أحمد عواد الخوالدة: مرجع سابق، صـ٢٢٧.

[٢] صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة السكان فى مصر: ١٥ عامًا على المؤتمر البلدانى للسكان والتنمية ١٩٩٤، القاهرة، يونيو ٢٠، صـ١٤-١٩.

[٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة البلدان العربية: الترابط بين السكان والتنمية والفقر، ٢٠٠٤، صـ٣٨.

للتعامل الناجع معها. لذا وينبغي انتهاج سياسات عقلانية وهادفة تنظر إلى المستقبل لبناء الإمكان البشري على أساس مستوى عالٍ للتعليم والمهارة ومراعاة متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

قد تكون مرحلة النافذة الديموغرافية هبة ديموغرافية وقد تكون كارثة ديموغرافية ويتحدد ذلك حسب القدرة على اتباع سياسات مناسبة وإجراءات صحيحة للاستفادة من تلك المرحلة لتصبح هبة ديموغرافية، وذلك بوجود قوة عمل متعلمة ومدربة ومتعافية صحيًّا مما يساعد على زيادة النمو الاقتصادي. فلا يعني الدخول في المرحلة كسب مميزاتها وإنما ينبغي الاستعداد لها، وأن يتحول الاهتمام إلى التركيب العمري للسكان وليس حجم السكان كما كان سابقًا. فإذا توافرت قوه العمل المتعلمة والمدربة والصحيحة جسمانيًّا ووجدت فرصه العمل المناسبة يزيد الإنتاج ومعدلات الدخل القومي.

فدول شرق أسيا عملت على الربط بين السياسات التي تعمل على رفع الطلب على عنصر العمل وسرعه التحول الديموغرافي، فأحسن النتائج تأتى من سياسات تعمل على رفع الطلب على عنصر العمل بالتوازي مع السياسات التي تدعم وجود قوه عامله ومدربه ومتعلمة وصحيحة جسمانيًّا، مما يجذب الاستثمارات.

ويتوقف حجم التأثير الإيجابي للتغيرات التي تصاحب عملية التحول الديمغرافي بصفة أساسية على السياسات الاقتصادية المواكبة لها. وبالمقارنة بين سياسات تعظيم الاستفادة من النافذة الديمغرافية المشار إليها ومفهوم النمو الشامل (**Inclusive Growth**) وأبعاده نجد أن هناك عدة قواسم مشتركة بينهما، إذ تتسق سياسات تعظيم الاستفادة من هذه النافذة بشكل كبير مع فكرة النمو الشامل كمفهوم جديد للنمو الذي يحتوي على معايير العدالة والمساواة وتوفير الحماية المتعلقة بالتشغيل وممارسة الأعمال. إذ ترتبط شروط التمكين والتوازن بشكل كبير بسياسات خلق فرص العمل والتشغيل لاستيعاب العمالة المتزايدة. أما التمكين من فرصة الرعاية الصحية والتعليمية – التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية. يعد شرطًا أساسيًّا للاستفادة من النافذة الديمغرافية.

ولكي يكون النمو شاملًا ينبغي أن يستوعب التحولات الديمغرافية ضمن معايير الشمول. إذ يجب أن تقابل النافذة الديمغرافية التي ستخلق فرص عمل كبيرة بسياسات تمتص هذه القوة العاملة الصخمة و"تشملها" ضمن الاقتصاد القومي وتوفر لها التعليم والرعاية الصحية. ولذا فتحقيق ذلك سيؤدي إلى توليد الدخول وتحسن الأحوال المعيشية. وقد أشارت آن غروغر إلى أن خلق فرص العمل للعمالة غير الماهرة في الصناعات الكثيفة العمالة قد يكون إحدى الأدوات التي تحقق النمو الشامل وفي ذات الوقت تعظم الاستفادة من النافذة الديمغرافية. ويمكن تقسيم

سياسات تعظيم العائد من التحول الديمغرافي إلى نوعين أساسيين هما: سياسات التمكين، وسياسات التوازن[1].

وتنطوي "الهبة الديموغرافية" على زيادة كبيرة في"جم قوة العمل""والمدخرات". ويجب أن يهيئ الاقتصاد المناخ الملائم من السياسات الاستفادة من تلك الزيادة في دفع النمو الاقتصادي. ويتحدد إمكان استفادة الاقتصاد المصري من الهية الديموغرافية في دفع النمو الاقتصادي، وفي القدرة على توفير فرص عمل منتجة تستوعب الزيادة الكبيرة في قوة العمل، التي تنطوي عليها"الحية الديموغرافية"، وهو ما يطرح التساؤل الآتي: ما هي السياسات المطلوبة للاستفادة بها؟

أ- سياسات التمكين:

أكدت كل من الكتابات النظرية وتجربة شرق آسيا أن السياسات السكانية فقط غير كافية لإحداث الأثر الإيجابي للتحول الديمغرافي، إذ إن العوائد التنموية المفترضة نتيجة هذا التحول لا تتحقق إلا في ظل وجود حزمة السياسات الكفء والتوزيع الكفء للقوى العاملة على القطاعات الاقتصادية ونمو التشغيل في القطاعات الصناعية والاستثمار في الموارد البشرية والقضاء على التمييز النوعي. وفي هذا الإطار يمكن تعريف مجموعة سياسات من شأنها أن تسهم في عملية التمكين والاستفادة من النافذة في مصر:

- تفعيل الدور الاقتصادي للمرأة، والقضاء على الممارسات التمييزية والنظر إلى خفض معدلات الخصوبة كجزء من حقوق المرأة وكأحد أهم أهداف تحقيق المساواة والشمول الاقتصادي والاجتماعي وليس فقط كهدف اقتصادي. وتشمل سياسات تحسين وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي توفير مزيد من فرص العمل، والقضاء على أي ممارسات تمييزية، وذلك من خلال زيادة معدل مساهمة الإناث في قوة العمل، وهو ما يثير إشكالية بحث الفجوة بين الذكور والإناث في فرص التعليم والتشغيل في مصر، ففي التعليم لا يزال أكثر من نصف النساء (١٥ عامًا فأكثر) في مصر أميات (٥٦%) وتبلغ النسبة بين الشابات (١٥-٢٤ عامًا ٣٣%). ويتسرب (١١%) من الفتيات من التعليم الأساسي قبل استكمال هذه المرحلة المهمة. وتحصل (٢٣,٠%) فقط من الإناث (١٥ عامًا فأكثر) على تعليم ثانوي فأعلى. وفي التشغيل، يعد معدل مساهمة الإناث في قوة العمل منخفضة للغاية مقارنة بمعدل مساهمة الذكور؛ فطبقًا للبيانات الرسمية، يبلغ معدل مساهمة الإناث في قوة العمل (٢٢,٣%) في مقابل (٧٣,٩%) بين الذكور. أما عن سياسات الصحة، فينبغي أن

---

[1] **Anne O. Krueger, «The Missing Middle,» Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper; no. 230 (2009).**

تركز سياسات الصحة للإسراع بعملية التحول الديموغرافي في الخدمات الصحية الوقائية والأساسية، بخفض احتمالات وفيات الأطفال، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية. وقد حققت مصر من خلال تلك الشبكة تقدمًا في توفير خدمات رعاية الأمومة والطفولة، وتنظيم الأسرة.

- التمكين من خلال إتاحة الخدمات التعليمية، خصوصًا التعليم الأساسي والذي هو أهم المراحل التعليمية التي ينبغي التركيز عليها في مرحلة التحول الديمغرافي. كما ينبغي الربط بين برامج التعليم وحاجات السوق واستيراد الخدمات التعليمية من أجل امتصاص العمالة المتزايدة.

هذا ويؤثر نشر التعليم وارتفاع مستوياته جوهرية في معدلات الإنجاب؛ حيث يتجه الآباء الأعلى تعليمة إلى تكوين أسر أصغر حجمًا. وبالنسبة إلى النساء الأعلى تعليمًا من بين كافة النساء، وخاصة غير المتعلمات، فإن فرصتهن للحصول على عمل واكتساب دخل أعلى وأوفر مما لدى النساء غير المتعلمات. لذا، يجب لسياسات التعليم في مصر أن تركز على اثنتين من المشكلات، وهما: انتشار الأمية، وانخفاض معدلات الالتحاق بمراحل التعليم الأعلى.

- إتاحة فرص العمل للعمالة غير الماهرة والاعتماد على الصناعات كثيفة العمالة لامتصاص الأحجام المتزايدة من السكان في سن العمل. إذ يتطلب جني مكاسب هذه المرحلة يتلب الاستفادة بالشباب في سن العمل من خلال سياسات تهتم بهم وتستهدف قدراتهم الإنتاجية وكذلك وجود بيئة مؤسسيه مناسبة فضلًا عن مرونة سوق العمل.

وقد أوصت الإسكوا بتنفيذ عدة سياسات وخطط تستهدف زيادة المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للشباب بحيث تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على تفعيل الربط بين السياسات القطاعية للدول والسياسات التي تستهدف الشباب.

- تطوير قطاع الزراعة الداعم للفقراء وتحقيق الأمن الغذائي، ذلك أن المحافظة على معدلات الإنتاج الغذائي تتناسب مع معدلات نمو السكان ودعم صغار المزارعين والتعاونيات وإرساء بنية تحتية زراعية قوية. إذ لا تزال مصر تعاني تراجع مؤشرات الأمن الغذائي وعجز الميزان الغذائي. كما يشغل قطاع الزراعة وحده أكثر من ثلثي العمالة المصرية تقريبًا[1] ويعتمد أساسًا على العمالة غير الماهرة.
- إعادة هيكلة موازنة البلدانة في ضوء مفهوم الموازنة الشاملة (**Inclusive Budgeting**)، ويكون ذلك من خلال تمكين المواطنين من الحصول على فرص التعليم

---

[1] **"بيانات العمالة المصرية"، وزارة التخطيط المصرية على الموقع الإلكتروني الآتي: تم الاطلاع بتاريخ ٣/١٠/٢٠٢١م.** https://mped.gov.eg/

الأساسي والخدمات الصحية وخدمات البنية التحتية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ذلك أن الموازنة الحالية، التي يذهب أكثر من ثلثيها إلى الإنفاق الاستهلاكي في شكل أجور ومرتبات ودعم الخدمات البترولية وأعباء خدمة الدين، لا تحقق النمو الشامل ولا تصب في مصلحة الفقراء.

- الإرادة السياسية والشعبية، إذ أكدت تجربة بلدان جنوب شرق آسيا أن النجاح الاقتصادي لا يرتبط بنظام سياسي معين. حيث تعد الإرادة السياسية واستقرار الحكومات والإدارات التنفيذية والمناخ السياسي الملتزم والمسئول وثقة المواطن في حكوماته متطلبات أساسية لنجاح سياسات النافذة الديمغرافية.
- وأخيرًا إنشاء بنيه مؤسسيه تابعه للحكومة وخاصة بالشباب تتعامل مع سائر الجهات في المجتمع مثل الحكومة والقطاع الخاص.

ب- سياسات النمو السريع والمتوازن:

أكدت الكتابات التي تناولت مفهوم النمو الشامل أن كلًّا من سرعة ونمط النمو هي أمور محددة الاستدامة وشموله جميع فئات المجتمع. وقد استطاعت بلدان شرق آسيا فعلًا تحقيق معدلات نمو سريعة ومستدامة من خلال اتباع أنماط النمو المولد لفرص العمل والداعم للفقراء والمهمشين. وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص أهم السياسات كما يأتي[1]:

سياسات توسيع سوق العمل، ورفع مرونته يشهد حجم قوة العمل طفرة كبيرة خلال المرحلة الثالثة للتحول الديموغرافي، مع الوصول للزيادة الكبيرة من صغار السن في المرحلة الثانية إلى سن العمل في تلك المرحلة، دافعًا النمو الاقتصادي دفعة غير مسبوقة. ولكن لا تكفي هذه الزيادة بحد ذاتها لتحقيق ذلك، بل قد تتحول إلى عبء ضخم على الاقتصاد يؤدي إلى تفاقم مشكلات من قبيل: البطالة، والفقر، وتدهور مستويات المعيشة...إلخ.، وتتطلب توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في قوة العمل، وإحداث تغيير في سياسات الاقتصاد الكلي.

وما يأتي هو بعض السياسات المتعلقة بسوق العمل:

- نمط النمو الداعم للتشغيل، إذ يلزم أن يكون النمو داعمًا وطالبة للتشغيل بشكل مواكب لنمو قوة العمل. وينبغي أن تستفيد مصر من هذه التجربة وتراجع سياسات النمو الحالية التي أخفقت – حتى مع تحقيق معدلات نمو عالية – في امتصاص الأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل. وهو ما كان سببًا رئيسيًّا في التصعيد الشعبي ضد الحكومات السابقة. كما يجب العمل على تحقيق العدالة في الأجور وضمان عدم خلق طبقات من العمالة النخبوية ذات الأجور المرتفعة.

---

[1] **د. أحمد عواد الخوالدة: مرجع سابق، صـ٢٢٩.**

- مزيد من المرونة في سوق العمل، إذ يتمثل ذلك أحد العوامل المحددة لقدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار لتوفير فرص عمل، في مدى مرونة سوق العمل نفسها، إلا أن السياسات التي تجعل سوق العمل أكثر مرونة لجذب الاستثمار الضروري تلقى عادة مقاومة من جانب «العمالة»، لأنها تؤثر في استقرارهم.
- الادخار والعائد على رأس المال، حيث يجب العمل على تطوير سياسات الادخار وزيادة الثقة في المؤسسات المصرية، أيضًا دعم الادخار الحكومي من خلال خفض الإنفاق الاستهلاكي. وهنا ينبغي إعادة النظر في الموازنة المصرية التي يذهب جزء كبير منها في شكل دعم ومرتبات وأعباء خدمة الدين، بينما لا يتعدى الإنفاق الاستثماري ثلث الموازنة العامة للبلد.

جـ. سياسات التعبئة المدخرات وتحفيز الاستثمار:

تنطوي الهبة الديموغرافية، ليس فقط على زيادة كبيرة في قوة العمل، وإنما أيضا على زيادة كبيرة في المدخرات، كون هذه الأخيرة تتيح الفرصة لتمويل مزيد من الاستثمارات التي تكون ضرورية لتوفير مزيد من فرص العمل. إلا أن تغيير الهيكل العمري لا يوفر فقط سوى فرصة لزيادة المدخرات، فلا يضمن بالضرورة تعبئة مزيد من المدخرات أو تحفيزا للاستثمار. يثير هذا التباين التساؤل حول الادخار والاستثمار في مصر، وما إذا كانا يتزايدان بما يكفي إعداد الاقتصاد للاستفادة بالهبة الديموغرافية.

ولتحسين مناخ الاستثمار في مصر لابد من التشديد على عدد من العناصر المهمة[1]:

- استقرار الاقتصادي الكلي. ويوجد عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تثير التساؤل حول درجة الاستقرار الاقتصادي، وتحتاج إلى الاهتمام بها لتحقيق هذا الاستقرار. وتؤكد تلك المؤشرات على استمرار اختلالات لا تزال تؤثر بالسلب على الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- نوعية المؤسسات، ومرونة الإجراءات؛ إذ لا تكفي الحوافز التي منح للاستثمار لجذب الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يكون لتوافر أهمية ونوعية المؤسسات والإجراءات الحكومية أكبر الأثر.
- الحوكمة: وهي تمثل معايير الحكم الجيد الذي هو عنصر هام في إتاحة مناخ من الثقة جاذب للمستثمر في الاقتصاد. بيد أن مؤشرات الحوكمة في مصر أظهرت تراجعًا بشكل عام خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤.

---

[1] **د. حسن سليمان زكي: مرجع سابق، صـ٨٧.**

- السياسات التدخلية، والتي يتمثل أهمها في سياسات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم النشاط الزراعي واستصلاح الأراضي الصحراوية وأيضًا سياسات دعم الأنشطة ذات الميزة التنافسية.
- الانفتاح الاقتصادي، ساهم الاندماج في الاقتصاد العالمي في تعظيم ذلك الأثر الاقتصادي للتغيرات الديمغرافية في بلدان شرق آسيا، وتجاوز هذا الأثر النطاق المحلي لهذه البلدان. فأثرت التغيرات الديمغرافية أيضًا في هجرة القوى العاملة وتدفقات رأس المال الخارجية. وقد تكون تلك النقطة شديدة الأهمية لمصر، إذ يمكنها الاستفادة من التحولات الديمغرافية في بلدان أوروبا الغربية والبلدان العربية التي سبقتها في التحول الديمغرافي مثل المغرب.
- تحتاج الاقتصاديات النامية إلى استقطاب مزيد من تدفقات رئوس الأموال الدولية. وبصفة عامة، فإن السياسات التي تسهل إعادة توزيع الموارد دولية، من خلال تحرير حركة السلع ورأس المال والعمالة بين بلدان العالم، تؤدي دورًا مهمًّا في الاستفادة من الهبة الديموغرافية، في عدة بلدان تمر بالمرحلة الثالثة،"فترة الحية الديموغرافية"، وبالتكيف مع انتهاء تلك الفترة في هذه البلدان التي مرت فعلا بهذه المرحلة، وانتقلت إلى المرحلة الرابعة.
- إدارة العجز الكلي والدين الخارجي، وبينت التجربة أن العجز الكلي الضخم والدين الخارجي المرتفع المتزامن مع النمو الاقتصادي المتسارع يمكن ألا يكون أمرًا مقلقًا إذا ما تمت إدارته بشكل مناسب.
- مراعاة دور الجغرافيا الاقتصادية، يجب على صناع السياسات المحلية في مصر التمييز في السياسات التنموية بين المحافظات الساحلية إلى غير ذلك من المحافظات، وذلك من أجل تعظيم الاستفادة من المخرجات التنموية لمختلف المناطق، كل حسب طبيعته وظروفه.

د- سياسات إعداد الاقتصاد للمرحلة الرابعة، بعد انتهاء فترة "الهيبة الديموغرافية":

ففي مرحلة المجتمع المسن تتاح"الهبة الديموغرافية" لفترة محدودة من الزمن، تنتهي بوصول الزيادة الكبيرة في الفئة العمرية الصغيرة التي تحققت في المرحلة الثانية ثم المرحلة الثالثة، إلى سن التقاعد في المرحلة الرابعة. ويفرض المجتمع المسن تحديات يجب أن يستعد لها الاقتصاد، وذلك من خلال السياسات المناسبة التي تشمل: زيادة سن التقاعد، وإصلاح نظام المعاشات، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية التي يحتاج كبار السن إليها. يمكن القول عمومًا إن الاقتصاد المصري لم يستعد بعد لمرحلة المجتمع المسن؛ فأهم نظام الدعم المسنين يتمثل في نظام المعاشات، الذي يعاني عددًا من أوجه القصور، تتمثل في: انخفاض قيمة المعاش وتناقصها، ورفع تكلفة المعيشة، والخلل في إدارة نظام الضمان الاجتماعي، وقصور الموارد، والفئة المستهدفة.

هذا بالإضافة إلى تكوين قاعدة بيانات لتوفير المعلومات الديموغرافية وتحسين جودة نوعيتها ودرجة تغطيتها على جميع المستويات (من حيث الجنس والعمر والحضر والريف، المحافظات)، وذلك لأهمية دورها في وضع السياسات والاستراتيجيات السكانية كي تتناسب مع احتياجات التنمية، علاوة على إنشاء نظام معلومات لسوق العمل يوفر المعلومات عن احتياجات سوق العمل من حيث المهارات التدريبية والمستويات تعليمية لتحديد طبيعة الطلب على القوى العاملة في المنطقة وإمكانية توفير العمالة المناسبة له[١].

والاستفادة من وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة في توعيه المجتمع بأهمية تعليم الفتيات كونها جزءًا من القوى العاملة وشريك أساسي في التنمية، ورفع م عدل الوعي الصحي لخفض معدلات وفيات الأطفال مما يساهم في تحقيق معدل أعلى من التنمية الاقتصادية.

ويجب الاهتمام بالتعليم ورفع حجم الإنفاق عليه من البلدانة، وأن تتوافق سياسات التعليم واتجاهاته مع احتياجات سوق العمل فيوفر للعامل ما يحتاجه من معرفه علميه ومهارة فنيه تؤهله لدخول سوق العمل، وذلك كون التعليم هو المصدر الأساسي لتوفير قوه العمل في ال منطقة، كما أن بلدان شرق أسيا اعتمدت عليه في تحولها الديموغرافي. يمكن زيادة سن التقاعد عن العمل إلى ٦٥ عامًا بدلًا من ٦٠ عامًا لزيادة معدلات الادخار وخفض معدلات الإعالة في المجتمع.

وينبغي تنفيذ سياسات تدعم المؤسسات والقطاع المالي ووضع حوافز للادخار لرفع معدلاته وتحويل أي زيادة في الدخول إلى مدخرات ثم استثمارات وذلك باعتباره المصدر الأساسي لتمويل المشروعات. والاهتمام بسياسات جذب الاستثمار ووضع حوافز تجذب الاستثمارات الأجنبية التي تستوعب تلك الزيادة في قوه العمل في المنطقة وليس الاستثمارات الكثيفة لرأس المال لتوفير فرص عمل.

---

[١] **د. أحمد قطيطات: مرجع سابق، صـ٤٢٧.**

الخاتمة:

إن تبعات التحول الديموغرافي ليست فقط في تلك التي تترتب على معدل النمو السكاني، بل تنسحب أيضًا على التركيبة السكانية، وأوضحت الدراسة أن مصر على أعتاب ما يسمى ظاهرة الهبة الديموغرافية، اعتمادًا في الوصول إلى توقيت دخول مصر فترة الهبة الديموغرافية على عدة مؤشرات إحصائية، منها نسبة الإعالة، ومؤشرات ديموغرافية أخرى، وكما على إسقاطات سكانية حتى عام ٢٠٥٠. تلك الفرصة السكانية ليست دائمة ولا تلقائية، والعائد الديموغرافي منها ليست ضمانًا في حد ذاته لتحقيق تنمية اقتصادية وإنسانية. لكنها تمثل مجرد فرصة أو مجرد احتمال يمكن الاستفادة منه إذا ما اتبعت سياسات مناسبة حول العمالة والاستثمار. ولذا، تحتاج الحكومة المصرية إلى النظر في سياسات محددة للاستفادة من هذه الفرصة. من المستحسن أيضًا أن نعترف بالبعد الجغرافي، وبأن وتيرة التحول الديموغرافي تختلف عبر المناطق في مصر. لذلك، من المتوقع أن تصل بعض المناطق، مثل المناطق الحضرية مثل القاهرة والسويس، إلى الهبة الديموغرافية على نحو أسرع من غيرها: فهل تلك المناطق مستعدة للاستفادة من هذه الفرصة؟. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات كما يأتي.

النتائج:

١- أثر التحول الديموغرافي إيجابًا على معدل النمو الاقتصادي في بلدان شرق آسيا بنسب كبيرة؛ إذ على سبيل المثال بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة ١٩٦٣ حتى ٢٠٠٣ نحو ٧,٢٤% ويرجع ٣,٣٥% من هذا النمو إلى التحول الديموجرافي أي أنه أثر بنسبة ٤٦% في التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

٢- استمرار الاتجاهات الحالية لمعدلات الخصوبة يؤجل فرصة دخول مصر إلى مرحلة النافذة بمقدار ١٠-١٥ سنة على أقل تقدير كما أشارت سيناريوهات الدراسة. ومن شأن هذا التأجيل ليس فقط فقدان الفرصة على الاستفادة من عوائد هذه المرحلة الهامة ولكنه يضع أيضًا مزيدًا من الأعباء على البلدانة في الوقت الحالي لتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة للأجيال المتزايدة من الأطفال المعالين.

التوصيات:

١- يجب توافر التنمية الشاملة بشكل عام وضمان التوزيع العادل للسياسات التنموية والسياسات السكانية من أجل توزيع ثمار هذه العملية على جميع الشرائح الاقتصادية بما سينعكس على زيادة سرعة التحول الديموغرافي في هذه الشرائح.

٢- توصي الدراسة بتطبيق حزمة سياسات كفء للإسراع بالتحول الديموجرافي ضمن استراتيجية السكان الجاري إعدادها في الوقت الحالي قد يسهم في الإسراع بدخول مصر في فترة النافذة الديموغرافية وبالتالي يعطي الفرصة للاستفادة من العوائد المفترضة لهذه الفترة، خصوصًا في ضوء حاجة مصر لذلك خلال مرحلة التحول التي تمر بها حاليًّا. وقد يسهم التطبيق الكفء للسياسات المقترحة في الإسراع بعملية التحول الديموجرافي وإدخال مصر مرحلة النافذة قبل عام ٢٠٢٥.

قائمة المراجع

أولًا/ الكتب العامة:

١- د. حسين عبد العزيز سيد، الفرصة الديموجرافية: حالة مصر، تقييم أولى على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٧، صندوق الأمم المتحدة للسكان، القاهرة، ٢٠١٨.

٢- د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية، سلسة أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠، القاهرة، دار ميريت للنشر، ٢٠٠٢.

ثانيًا/ الرسائل العلمية:

أ) رسائل الدكتوراه:

١- د. إيهاب جمال حسني، دور الموارد الطبيعية في تنمية التعليم في اليابان، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الآسيوية العليا، جامعة الزقازيق،٢٠٢١.

٢- د. سارة محمد الدمرداش السيد الخشن، دراسة اقتصاديات للتحول الديموجرافي في مصر وسياسات تعظيم الاستفادة من النافذة الديموجرافية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

ب) رسائل الماجستير:

د. محمد توفيق كاهي: تأثير النمو الديمغرافي علي النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (١٩٦٢-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١٤.

ثالثًا/ البحوث والتقارير:

١- العمالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الرابع، ٢٠١٣.

٢- الدولية، المسح السكاني الصحي لمصر ٢٠١٤، وزارة الصحة والسكان، **IFC** الزناتي ومؤسسة القاهرة، مايو ٢٠١٥.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٥.

٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: تقرير السكان والتنمية، العدد الثانى، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية فى البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥.

٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة البلدان العربية: الترابط بين السكان والتنمية والفقر، ٢٠٠٤، صـ٣٨.

٧- د. أحمد قطيطات، الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان الأردن، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٧.

٨- د. أحمد عواد الخوالدة، مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٤٣، ع٣، ٢٠١٦.

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنمية في كل عمل، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٥، ديسمبر ٢٠١٥.

١٠- تقرير السكان والتمية العدد الثاني"النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

١١- د. حسن ذكي وآخرون،"الطبية الدمجرافية ومتطلبات فرص العمل: حالة مصر"، ورقة عمل قدمت إلى مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٦.

١٢- د. ديفيد بلوم، طفرة ديموجرافية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٣، مارس ٢٠١٦.

١٣- د. حسين أحمد الشديدى، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافى، مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ع٢٩، ٢٠١٥.

١٤- د. رابح أرزقي ومارك كوينتن: للتنمية درجات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٠، مارس ٢٠١٣.

١٥- صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة السكان فى مصر: ١٥ عامًا على المؤتمر البلدانى للسكان والتنمية ١٩٩٤، القاهرة، يونيو ٢٠.

١٦- د. عبد السلام عليش، الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادى والبطالة: دراسة حالة بعض بلدان جنوب وشرق آسيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، المجلد٤، العدد الأول، يونيو ٢٠١٦.

١٧- د. علي عبد الأمير ساجت، تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافيةِ امكانية استثمارها، كلية الآداب، جامعة بغداد، بدون تاريخ.

١٨- د. عبير سيد محمد محمد عثمان: تجربة التحول الديموجرافي فى الصين وكيفية إستفادة مصر منها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد٣، ٢٠١٩.

١٩- د. ماجد عثمان، الزيادة السكانية: منحة ديموجرافية أم محنة تنموية، ورقة عمل في مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٦.

٢٠- د. موريشيو سوتو وآخرون، الأكبر سنًّا والأصغر سنًّا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٣، مارس ٢٠١٦.

٢١- د. منذر الناصر، أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العمية، مج٣٣، ع٢، ٢٠١١.

٢٢- مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي ٢٠١٦.

٢٣- د. هبة نصار وآخرون، دور السياسات في الإسراع بالتحول الديمغرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث إقتصادية، السنة ٢١، العدد ٦٥، ٢٠١٤.

رابعًا/ المراجع الأجنبية:

1- Andrew Mason, «Population and Economic Growth in East Asia,»> in: Andrew Mason, Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002).

2- Anne O. Krueger, «The Missing Middle,» Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper; no. 230 (2009).

3- Alyaa Awad and Ayman Zohry, «The End of Egypt Population Growth in the 21st Century: Challenges and Aspirations,» The 35th Annual Conference on Population and Development Issues, CDC, 2005.

4- Alyaa Awad and Ayman Zohry, «The End of Egypt Population Growth in the 21st Century: Challenges and Aspirations. The 35th Annual Conference on Population and Development Issues, CDC (2005),

5- Bloom, D., Canning, D., and Malaney, P.,"Demographic Change and –V Economic Growth in Asia", Population and Development Review, vol. 26, supp. 2000.

6- Banque Africaine de Développement, (BAD) comment lutter contre le chômage des jeunes au Maghreb.Note Économique, 2011.

7- David E. Bloom, David Canning and Pia N. Malaney, «Demographic Change and Economic Growthin East Asia,» Center for International Development, Harvard University, CID Working Paper, no. 15 (May 1999).

8- Daniele،Vignoli, «Fertility Change in Egypt: From Second to Third Birth,» Demographic Research, vol. 15, Article 18 (December 2006).

9- ESCWA, United Nations, Demographic Profile of the Arab Region Realizing – the Demographic Dividend, Economic and Social Commission for Western Asia, Beirut, 26 September 2016.

10- Fred Arnold, Gender Preferences for Children, » Demographic and Health Surveys Comparative Studies, DHS (1997).

11- Geoffrey McNicoll, «Policy Lessons of the East Asian Demographic Transition,» Population and Development Review, vol. 32, no. 1 (March 2006).

12- George Psacharopoulos, «Returns to Investment in Education: A Global Update,» World Bank Policy Research Working Papers, WPS no. 1067 (1993).

13- John Page, «The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy,» NBER Macroeconomic Annual, vol. 9 (1994).

14- John Bauer, «Demographic Change, Development, and the Economic Status of Women in East Asia,» in: Mason, Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized.

15- Nassar, Zaky, and Abdel Mowla, 2006: Population Data, A.R.E 1.1.2005 Cairo..

16- Paul Elhorst. Demographic transition and economic growth in China, India and Pakistan, the European Society of Population Economics,, 2008.

17- Ragui Asaad and Caroline Krafft, «The Evolution of Labour Supply and Unemployment in The Egyptian Economy: 1988-2012,» Economic Research Forum, Working Paper Series, WP no. 806, 2013.

18- Scott Moreland, « Egypt ' s Population Program: Assessing 25 Years of Family Planning, United States Agency for International Development, USAID (March 2006.

19- World Bank, «The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy,».

20- World Bank,"Development Goals in an Era of Demographic Change", Global Monitoring Report 2015/2016, P xvi.

21- Yoshio Okunishi, «Changing Labor Forces and Labor Markets in Asia's Miracle Economies,» in: Mason, () Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized

خامسًا/ المواقع الإلكترونية:

1- https://aleph-alger2.edinum.org/.

2- https://mped.gov.eg/.